

المقتطف

اليومي

(أخبار - تقارير - مقالات)

الثلاثاء - ١٥/١/٢٠١٩م

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

- | | | |
|---|-------------------|---|
| ٣ | الأخبار اللبنانية | تراجع العدو عن تطبيق التفاهات الإنسانية: عودة «الغليان» على حدود غزة |
| ٤ | القدس العربي | حراس الأقصى يتصدون لمحاولة اقتحام "قبة الصخرة" |
| ٦ | أمد للإعلام | في رسالة لمجموعة ١٧٧+١.. مؤسسات مدنية بغزة: "عباس فاقد الصلاحية وولايته منتهية" |
| ٧ | الأنباء الألمانية | مسؤول فلسطيني: زيارة عباس لسوريا واردة في أي وقت |

شؤون عربية:

- | | | |
|----|-----------------|---|
| ٧ | عربي ٢١ | هل يشهد مؤتمر وارسو أول تطبيع علني بين الخليج وإسرائيل؟ |
| ٩ | ميدل إيست آي | تفاصيل الورقة غير الرسمية التي سلمتها الولايات المتحدة لتركيا بخصوص الانسحاب من سوريا |
| ١٣ | مجلة العصر | بينما تستعد للانسحاب من سوريا: تواجه منطقة "الشرق الأوسط" مرحلة ما بعد العصر الأمريكي |
| ١٥ | الحياة اللندنية | البشير يرفض مجدداً التنحي ويربط تغيير الحكومة بانتخابات ٢٠٢٠ |
| ١٦ | الراي الكويتية | الأردن يوافق على استضافة محادثات الحكومة اليمنية والحوثيين حول الأسرى والمعتقلين |

شؤون إسرائيلية:

- | | | |
|----|---------------|---|
| ١٦ | الشرق الأوسط | تجدد المعركة ضد (القومية اليهودية)... وغانتس يلتزم تعديل «القانون الظالم» |
| ١٨ | عرب ٤٨ | كوخافي رئيساً للأركان ومنتياهو يستغل الفرصة لتوجيه رسالة لإيران |
| ١٩ | العربي الجديد | فاتورة مواجهة إيران: المشاركة العربية في خدمة المصالح الأميركية - الإسرائيلية |

شؤون دولية:

- | | | |
|----|------------------|---|
| ٢١ | الأناضول التركية | موقع أمريكي: ترامب طلب وضع خطة لضرب سفن إيرانية بالخليج |
|----|------------------|---|

المقالات والدراسات

- | | | |
|----|-------------------|--|
| ٢٣ | منير شفيق | التجربة في مناهضة الانقسام |
| ٢٦ | بهاء أبو كروم | التحولات الفلسطينية بين الانقسام والصفقة |
| ٢٨ | عدلي صادق | معبر رفح في حسبة كل طرف |
| ٣١ | هاني المصري | التجمع الديمقراطي: ممنوع الفشل هذه المرة |
| ٣٤ | داليا سعودي | خطاب بومبيو وصفقة القرن |
| ٣٧ | أحمد صقر | قراءة إسرائيلية لخطاب بومبيو بالقاهرة.. ماذا عن إيران؟ |
| ٣٩ | محمد عايش | إيران وإسرائيل.. وأغبياء العرب |
| ٤١ | مثنى عبدالله | قراءة في استراتيجية واشنطن الجديدة في الشرق الأوسط |
| ٤٤ | محمد السعيد إدريس | ورطة أمريكا مع حلفائها |
| ٤٦ | هشام العلوي | فشل حلم الإسلام السياسي: الشرق الأوسط بحاجة إلى حوار جديد بين الدين والسياسة |

تراجع العدو عن تطبيق التفاهات الإنسانية: عودة «الغليان» على حدود غزة

الأخبار . ٢٠١٩/١/١٥

ينفذ جيش العدو الإسرائيلي هذه الأيام مناورات واسعة في منطقة «غلاف غزة» تحسباً لمواجهة عسكرية مع قطاع غزة. يقابل ذلك تجديد فصائل المقاومة تهديداتها - عبر الوسطاء - بذهابها صوب «مواجهة واسعة» ضد العدو عنوانها رفع الحصار، جراء مماطلته في تنفيذ تفاهات «تحسين الواقع الإنساني والاقتصادي». وعلمت «الأخبار» من مصادر في حركة «حماس» أن الفصائل أبلغت الوسيطيين المصري والأوروبي أنها أعطت أكثر من فرصة لتطبيق التفاهات لكن العدو لا يزال يماطل، ووسط ذلك وصلت حالة الحصار والتضييق الاقتصادي «مراحل صعبة جداً»، ولذلك قررت إرسال «إنذار أخير بأن ذلك سيدفع إلى تصعيد كبير في غلاف غزة كمرحلة أولى، عبر الأدوات الميدانية التابعة لمسيرات العودة، بالإضافة إلى المحافظة على معادلة القصف بالقصف والدم بالدم، وهو ما قد يجر إلى معركة لا يرغب فيها أي طرف».

يقول المصدر إن اجتماعات ستعقد اليوم وغداً لـ«الهيئة العليا لمسيرات العودة» في هذا الشأن، بالإضافة إلى اجتماع مرتقب لـ«غرفة عمليات المقاومة» من أجل تحديد طبيعة المواجهة في حال قرر العدو الرد عسكرياً، بما في ذلك الدخول في مواجهة مشابهة لتلك التي تلت كشف القوة الإسرائيلية الخاصة قبل شهر ونصف شرق خان يونس جنوبي القطاع. والدافع وراء تلويح المقاومة بالمواجهة، وفق المصدر، ينبع من مماطلة الاحتلال المرتبطة بالأوضاع الإسرائيلية السياسية الداخلية، فضلاً عن تنصله من تعهداته، بما فيها موضوع المنحة القطرية، التي نقلها الوسطاء قبل الجمعة، ولا سيما الوفد المصري.

بالتزامن مع تهديدات المقاومة، يُجري جيش العدو، منذ الأحد الماضي، تدريبات ومناورات في «المجلس الإقليمي - إشكول» لمحاكاة اندلاع حرب مع غزة. وتحاكي المناورات وقوع إصابات في صفوف المستوطنين في «كيبوتسات» قرب الحدود، وكذلك اندلاع حريق في مصنع جراء سقوط صواريخ، وإغلاق طريق «إشكول»، وانقطاع التيار الكهربائي في مستوطنات «غلاف غزة» كافة بفعل إصابة شبكة الكهرباء بصواريخ، بالإضافة إلى إخلاء المستوطنات. وقال رئيس المجلس، غادي يركوني، إن «التهديدات آخذة بالازدياد، وعلينا أن نكون يقظين لأي سيناريو».

في هذا الإطار، دعا رئيس هيئة الأركان الإسرائيلية المنتهية ولايته، غادي أيزنكوت، إلى «تفادي الأزمة الإنسانية في القطاع مع ضرورة خلق الظروف الكفيلة بإعادة الإسرائيليين المحتجزين لدى حماس». وقال أيزنكوت أمس: «حماس حددت لنفسها هدفاً لتجديد الانتفاضة وفشلت في تحقيق هذا الهدف وغيره، وقد أدى الاحتجاج العنيف عند السياج إلى إحداث الضرر بأمن سكان منطقة غزة... يلاحظ أنه لا نية لأعدائنا بشن هجوم على إسرائيل خشية قوة الجيش».

في شأن متصل، وضمن أزمة إغلاق معبر رفح، ردّت «حماس» على مطالبة السلطة الفلسطينية بإيجاد ضمانات لعودة الموظفين إلى المعبر بأنها لا مانع لديها في ذلك، نافية أن تكون هناك مضايقات سابقة بحقهم

عدا ملف واحد يتمثل في تقديم أحد موظفي السلطة في المعبر معلومات أمنية خاصة تتعلق بالمقاومة لجهات معادية، وهو ما رأت أنه «أمر لا يمكن السكوت عنه أبداً».

وعلى رغم إبداء القاهرة استعدادها لفتح «رفح» من دون وجود عناصر السلطة، أي عبر لجنة فصائية بالتعاون مع وزارة الداخلية في غزة، فإن هناك ملاحظة مصرية في ذلك، كما يوضح مصدر «حمساوي». أما «فتح»، فرفضت على لسان المتحدث باسمها، عاطف أبو سيف، مقترح إدارة المعبر عبر الفصائل، واصفاً إياه بأنه «تهرب من المشكلة الحقيقية... المطلوب وقف التجاوزات على المعبر وتنفيذ الاتفاقات في هذا الشأن».

حراس الأقصى يتصدون لمحاولة اقتحام «قبة الصخرة»... والحكومة تطالب العرب والمسلمين بـ«الانتصار لفلسطين»

القدس العربي . ٢٠١٩/١/١٥

شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي سلسلة عمليات دهم وتفتيش طالت منازل أعضاء من حركة حماس، في مناطق مختلفة في الضفة الغربية، وأسفرت عن اعتقال عدد من المواطنين، في وقت تصدى فيه حراس المسجد الأقصى لمحاولة اقتحام إسرائيلية جديدة، وأغلقوا بوابات مسجد «قبة الصخرة»، في وجه شرطة الاحتلال، التي اعتدت على المصلين ومسؤولي الأوقاف الإسلامية.

وفي اعتداء جديد على المسجد الأقصى، قامت عناصر من الوحدات الخاصة في شرطة الاحتلال الإسرائيلي، بمحاصرة عدد من الحراس والسدنة داخل مسجد قبة الصخرة.

وأكدت مصادر فلسطينية من المدينة المقدسة، أن الحادثة أدت إلى توتر داخل المسجد الأقصى ومحيط مسجد قبة الصخرة، بعد أن منع حراس المسجد أحد عناصر شرطة الاحتلال من اقتحامه وعلى رأسه «قبة تلمودية». واعتدت قوات الاحتلال بالضرب على مدير المسجد الأقصى الشيخ عمر الكسواني، خلال تقدمه المسيرة الاحتجاجية في محيط مسجد قبة الصخرة في الأقصى لفك الحصار عن الموجودين في داخله، بعد أن امتدت الاحتجاجات على حصار الأقصى واقتحامه أمس إلى شوارع وحارات البلدة القديمة وأسواقها، وطالبت النداءات المواطنين بالتوجه الى باحاته للدفاع عنه.

وقال فراس الدبس مسؤول الإعلام في دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، إن المستوطنين جددوا يوم أمس عملية اقتحام باحات المسجد الأقصى. وأشار إلى أن وزير الزراعة الإسرائيلي أوري أرئيل، شارك في أحد الاقتحامات، وقام بجولة في باحات المسجد بحراسة شرطية.

وقالت الحكومة الفلسطينية إن الاعتداء على إمام المسجد الأقصى الشيخ الكسواني ومحاصرة مسجد قبة الصخرة «يقع في دائرة جرائم حكومة الاحتلال الاسرائيلي في حق القدس والمقدسات».

وطالب المتحدث باسم الحكومة يوسف المحمود، الحكومات العربية والإسلامية والعالم بـ «الانتصار لفلسطين وعاصمتها القدس العربية المحتلة، عبر التحرك الجدي لدى كافة المحافل الدولية، والعمل على وقف الاعتداءات الاحتلالية على المقدسات الإسلامية والمسيحية».

من جهته ندد الشيخ يوسف ادعيس وزير الأوقاف والشؤون الدينية، بالانتهاكات الإسرائيلية لحرمة المسجد الأقصى في مسجده القبلي وقبة الصخرة وساحاته ومرافقه، من قبل مجموعة من المستوطنين الذين يمارسون انتهاكاتهم بحماية شرطة الاحتلال الإسرائيلي.

وقال في تصريح صحفي، إن ما حصل من محاصرة لحراس المسجد الأقصى وحماته من الأوقاف الإسلامية في القدس، «ما هو إلا ضرب بعرض الحائط بمشاعر المسلمين واستهانة كبيرة في مقدساتهم وقيمهم الدينية». وأضاف «هذه الممارسات غير الأخلاقية التي تدفع بمزيد من التحريض الديني في داخل القدس وخارجها تأتي في سياق مدروس وممنهج وتعمل على ترسيخ فكرة هذا الاحتلال بتقسيم المسجد الأقصى زمنياً ومكانياً، أسوة بالمسجد الإبراهيمي».

وطالب ادعيس مؤسسات المجتمع الدولي بضرورة «لجم» حكومة الاحتلال الإسرائيلي عن الاستمرار بهذه الانتهاكات والتعرض للرموز والمقدسات الإسلامية والمسيحية. وفي اعتداء آخر اقتحمت قوات الاحتلال بلدة قباطية جنوب مدينة جنين شمال الضفة الغربية، وداهمت هناك منازل لأعضاء في حركة حماس وفتشتها. وطالت العملية منزل القيادي في حماس والأسير المحرر فيصل سباعنة (٦٠ عاماً) واستجوابه ميدانياً من قبل ضابط مخابرات الاحتلال.

وشهدت البلدة مواجهات، وحسب مصادر محلية فإن شبان البلدة رشقوا جنود الاحتلال بالحجارة خلال المدامات، التي تمركزت في الحي الغربي للبلدة.

كذلك قامت قوات الاحتلال باعتقال فلسطينيين اثنين من مخيم العروب قضاء مدينة الخليل، وسلمت أربعة آخرين بلاغات لمراجعة مخابراتها في دورا جنوب الخليل.

تم ذلك بعدما قامت قوات من جيش الاحتلال بمداومة المخيم، واقتحام عدة منازل والعبث بمحتوياتها. كما طالت الاقتحامات منازل المواطنين في بلدة دورا جنوباً، وداهمت عدة أحياء فيها وفتشت منازل المواطنين وعبثت بمحتوياتها، وسلمت أربعة أسرى محررين بلاغات لمراجعة مخابراتها في مركز عتصيون الاحتلال.

وطالت اعتقالات الاحتلال شاباً من بلدة تقوع التابعة لمدينة بيت لحم، فيما سلمت شقيقين من بلدة حرملة بلاغين لمراجعة مخابراتها في أحد المراكز العسكرية الواقعة جنوب المدينة.

وشملت العملية تفتيش منازل الشبان المعتقلين، ومن جرى تسليمهم بلاغات لمراجعة المخابرات، والعبث في محتوياتها وتخريبها.

ووفقاً لمصادر محلية، فقد اقتحم جيش الاحتلال قرية كفر عين شمال غرب مدينة رام الله، وسط مواجهات مع الشبان الفلسطينيين، استخدم خلالها جيش الاحتلال قنابل الصوت والغاز المسيل للدموع. واعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، فجر أمس، أسيراً محرراً من حي الطيرة غرب مدينة رام الله، بعد دهم منزله.

وأخطرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي يوم أمس مواطنين بوقف العمل في منزل وغرفة متنقلة وبئر مياه في بلدة يطا جنوب الخليل، وذلك في إطار خطة تهدف إلى ترحيل المواطنين من أراضيهم، ومنعهم من تربية المواشي. وفي السياق، شقت جرافات الاحتلال الإسرائيلي، طريقاً في منطقة «البرج» في الأغوار الشمالية، بحجة التدريبات العسكرية. وأفاد الناشط الحقوقي عارف دراغمة، أن جرافات الاحتلال شرعت بشق طريق بطول كيلو متر تقريباً، تخللها عدة خنادق، في أراضي المواطنين في المنطقة.

في رسالة لمجموعة ١+٧٧.. مؤسسات مدنية بغزة: "عباس فاقد الصلاحية وولايته منتهية"

أمد . ٢٠١٩/١/١٤

نشرت مواقع حماس الإعلامية ، الاثنين ، رسالة قيل انها بعثت إلى مجموعة ال ١+٧٧ التابعة للأمم المتحدة بانتهاك ولاية الرئيس محمود عباس وعدم شرعيته في السلطة، داعيةً للتعامل معه كمغتصب للسلطة ومنقلب على الدستور.

وطالبت المؤسسات في رسالتها الدول الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ إلى سحب اعترافها بعباس كرئيس لدولة فلسطين وعدم منحه أي شرعية أو غطاء للاستبداد والتفرد السياسي الذي يمارسه وأكدت الرسالة ، انعدام الصفة الدستورية له في ممارسته لمهام الرئاسة الفلسطينية، وبالتالي لا شرعية ولا أهلية قانونية له في تمثيل الشعب الفلسطيني والحديث باسمه على منصة مجموعتك المحترمة والمنصات الدولية. وأضافت : "السيد محمود عباس لم يعد له أي صفة شرعية في تمثيل الشعب الفلسطيني والحديث باسمه وفقاً للقانون الأساسي الفلسطيني الذي حدد مدة ولاية الرئيس بـ ٤ سنوات فقط، وهي المدة التي انتهت بالنسبة للسيد عباس منذ العام ٢٠٠٩".

ونوهت الرسالة إلى أنه في إبريل ٢٠١٧ فرض عباس إجراءات عقابية ضد المدنيين في قطاع غزة، تسببت في تدهور أوضاعهم المعيشية، فلجأ بطريقة غير قانونية إلى اقتطاع ما يقارب من ٣٠-٥٠% عن رواتب موظفي السلطة البالغ عددهم ٦٢ ألف موظف.

ولفتت إلى أن تلك العقوبات دفعت مؤسسات القطاع الخاص في يناير ٢٠١٨ إلى إصدار نداء استغاثة لعباس تطالبه بوقف إجراءاته العقابية بحق سكان القطاع، وهي النداءات التي ذهبت أدراج الرياح مع إصراره على العقوبات وتهديده بفرض المزيد منها.

وبحسب الرسالة ،يذكر أن عباس أصدر في العام ٢٠١٧ قراراً بقانون يقضي بتشكيل المحكمة الدستورية، مخالفاً آلية تشكيل المحكمة وفقاً للقانون والتي استخدمها مؤخراً كأداة لتصفية حساباته مع خصومه السياسيين.

مسؤول فلسطيني: زيارة عباس لسوريا واردة في أي وقت

الأنباء الألمانية . ٢٠١٩/١/١٥

كشف عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية واللجنة المركزية لحركة فتح، عزام الأحمد، أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس قد يقوم بزيارة إلى سوريا "في أي وقت". ونقلت صحيفة "الوطن" السورية عن الأحمد قوله اليوم الثلاثاء، على هامش افتتاح هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية مكتباً لها في دمشق: "زيارة الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى سوريا واردة في أي وقت. أنا اليوم في دمشق بزيارة معلنة، وليس سرا، هناك من سبقني قبل أيام في زيارات غير معلنة... الزيارة واردة وأعتقد أنها ستكون قريبة إن شاء الله".

واعتبر الأحمد أن "سوريا تتعافى وخياراتها لا تزال واضحة وبوصلتها لا تزال تتجه صوب فلسطين، و(هذا) سينعكس ليس فقط على القضية الفلسطينية، ونحن نواجه صفقة القرن، وإنما أيضاً على عموم المنطقة". وكان الرئيس السوداني عمر حسن البشير قام في كانون أول/ديسمبر بزيارة إلى دمشق تناولت العلاقات الثنائية وتطورات الأوضاع في سوريا والمنطقة. وكانت زيارة البشير هي الأولى لرئيس عربي لسوريا منذ ثماني سنوات. كما أعادت الإمارات في نفس الشهر فتح سفارتها لدى سوريا. ومنذ ذلك الحين، تواترت الكثير من التقارير عن قرب استعادة العلاقات العربية مع الحكومة السورية، إلا أنه لا توجد بعد خطوات على الأرض. وتطرق الأحمد إلى المصالحة الفلسطينية، وقال إن حركة حماس لا تلتزم بتنفيذ ما وقعت عليه في مصر من اتفاقات وتفاهات، مضيفاً: "الآن نحن في مرحلة جمود... إما تقوم حماس بإنهاء الانقسام وتسلم إدارة غزة لحكومة التوافق الوطني التي تشكلت بالتفاهم بيننا وبينهم، أو لتتحمل المسؤولية".

وكيف سترد إيران على التحالف الأمريكي العربي ضدها هل يشهد مؤتمر وارسو أول تطبيع علني بين الخليج وإسرائيل؟

عربي ٢١ . ٢٠١٩/١/١٥

دعا وزير الخارجية الأمريكية مايك بومبيو، خلال جولته الشرق أوسطية الحالية، دول الخليج العربي ومصر والأردن إلى حضور مؤتمر دولي يعقد منتصف الشهر المقبل في العاصمة البولندية وارسو مخصصة لمواجهة إيران، يعقد برعاية الولايات المتحدة وبمشاركة إسرائيل. وكان بومبيو أعلن، الجمعة الماضية، أن بولندا ستستضيف يومي ١٣ و ١٤ فبراير/ شباط المقبل مؤتمراً دولياً يركز مناقشة ضمان استقرار وأمن الشرق الأوسط، والتصدي للممارسات المخربة للنظام الإيراني، على حد قوله، مشيراً إلى أن وزراء خارجية مصر والأردن والمغرب ودول خليجية مثل السعودية والبحرين والإمارات مدعوون إلى هذه القمة المخصصة لتشكيل تحالف ضد إيران.

وأعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الاثنين، تلقيه دعوة للمشاركة في قمة وارسو، ورجحت القناة الإسرائيلية العاشرة حضور نتنياهو بنفسه، حيث يتولى منصب وزير الخارجية، وقالت إن جلوس نتنياهو على طاولة مستديرة مع مسؤولين عرب كبار يعد دليلاً واضحاً على التقارب المتواصل بين تل أبيب ومحيطها العربي.

وتزامنت هذه الدعوة مع تزايد حالات التطبيع العربي مع إسرائيل بشكل غير مسبوق، وتعالى بعض الأصوات في دول الخليج المطالبة بإنهاء المقاطعة العربية للدولة العبرية.

إيران غاضبة

وأثارت هذه القمة غضب إيران، حيث ذكرت وكالة الأنباء الإيرانية، الأحد الماضي، أن طهران استدعت القائم بالأعمال البولندي "ويتشخ أونلت"؛ للاحتجاج على استضافة بلاده للمؤتمر.

وقال أمين مجلس الأمن القومي الإيراني، علي شمخاني، إن دعوة الولايات المتحدة لهذا المؤتمر تدل على العجز، مضيفاً أن رعاية واشنطن لمؤتمر ضد إيران تعني فشل سياسة العقوبات الأقسى في التاريخ، وأن بلاده أصبحت أقوى مما سبق.

وكان وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف وصف المؤتمر في تغريدة على تويتر بأنه تعبير عن اليأس السياسي، مضيفاً أن "من شاركوا في آخر قمة استعراضية ضد إيران برعاية أمريكية إما ماتوا أو تم تهْميشهم أو خجلوا من خطوتهم تلك".

صراع عثماني

وتعليقاً على هذا القضية، قالت أستاذة العلوم السياسية المتخصصة في الشأن الخليجي، أمل إبراهيم، إن الإدارة الأمريكية تريد توريط الدول العربية في صراعها العثماني مع إيران، عبر تكوين تحالف عربي ضد إيران، ويريد أن تتكفل دول الخليج بدفع تكلفة هذه المواجهة.

وأشارت إبراهيم، في تصريحات لـ "عربي ٢١"، إلى أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ويزداد الضغط الداخلي عليه يوماً بعد يوم؛ بسبب قضية التعاون مع روسيا، ويريد استغلال هذه القصة من تطبيع مع إسرائيل، وتكوين تحالف إقليمي ضد إيران؛ بهدف إرضاء اللوبي اليهودي في أمريكا، حتى يساندته في مواجهة خصومه السياسيين في الكونجرس.

وأكدت أن ترامب متهور وغير متزن، يقوم بإبعاد أي صوت معارض له من المناصب العليا في الولايات المتحدة، مكتفياً بإحاطة نفسه بمجموعة من السياسيين السذج، حسب قوله، مشيراً إلى أن ترامب يريد أن يخرج بأكبر مكاسب اقتصادية من العالم العربي، حيث يرى في دول الخليج بقرة تدر مليارات الدولارات على أمريكا، ويجب الاستمرار في حلبها، وهو ما أعلنه من قبل بكل وقاحة.

وتساءل أمل إبراهيم: لماذا ينجر العرب إلى عداوة دولة كبرى وذات ثقل إقليمي كبير مثل إيران إذا كانت لم تحاربنا ولم تناصبنا العداوة؟ بل إنها تتمتع بعلاقات اقتصادية قوية مع دول الخليج وفي مقدمتها دولة الإمارات التي تحتل إيران ثلاثة من جزرها في الخليج العربي.

"عيال" الخليج

من جانبه، حذر أستاذ العلاقات الدولية بجامعة القاهرة، محمود حسن، من أن التحالف العربي الإسرائيلي الذي يدعو له ترامب سيكون بمثابة مصيبة كبرى ستحتل على المنطقة بأكملها، موضحاً، في تصريحات لـ "عربي ٢١"، أن إسرائيل لا يمكن أن تكون في يوم ما حليفاً للعرب، لأنها ستطعن العرب من الظهر، حيث تعتبرهم أعداء إلى يوم الدين.

وحول موجة التطبيع المتزايدة بين العرب وإسرائيل في الفترة الأخيرة، خاصة من جانب دول الخليج العربي، قال حسن إن هذه التصرفات تقف وراءها واشنطن التي تدفع العرب إلى التطبيع مع تل أبيب؛ تمهيداً لإنشاء علاقات كاملة وطبيعية بين الجانبين، ما يعني موت القضية الفلسطينية تماماً، كما تريد إسرائيل.

وأضاف أن مجموعة الحكام "العيال" في المنطقة، وعلى رأسهم محمد بن زايد ومحمد بن سلمان، ينفذون أوامر ترامب بكل دقة حتى يستمر في حمايتهم، لافتاً إلى التصريحات السابقة التي أدلى بها ترامب قبل عدة أشهر عندما قال إن الولايات المتحدة إذا رفعت يدها عن بعض الحكومات في الخليج العربي فإنها ستسقط خلال أيام!.

وحول رد الفعل الإيراني المتوقع، قال حسن إن إيران ستغضب، لكنها تعرف كيف ومتى ترد على هذه التحركات، مشيراً إلى أن إيران دولة قوية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، ولا يمكن لأي تكتل عربي أن يصمد في وجه إيران إذا ما نشبت مواجهة حقيقية في المنطقة بينها وبين جيرانها.

وتوقع ألا تسفر هذه التحركات الأمريكية عن شيء حقيقي على الأرض، مضيفاً أن مصر ستشارك في مؤتمر "وارسو"، لكنها لن تغير من سياستها الخارجية في المنطقة، ولن تتجر إلى عداء حقيقي مع إيران، في حين ستجلس الدول الخليجية مع إسرائيل على طاولة واحدة؛ تنفيذاً لرغبة ترامب، ما يعد نقلة نوعية وانتصاراً سياسياً بالغ الأهمية لإسرائيل، ويمثل ضربة قاسية للقضية الفلسطينية.

تفاصيل الورقة غير الرسمية التي سلمتها الولايات المتحدة لتركيا بخصوص الانسحاب من سوريا

هذه المادة مترجمة عن موقع **middle east eye** . مركز إدراك . ٢٠١٩/١/١٤

نشر موقع "ميدل إيست آي" تفاصيلاً حصرية حول وثيقة خاصة سلمها مسؤولون أمريكيون لتركيا تتعلق بتفاهات الانسحاب الأمريكي من سوريا والشروط الخمسة التي تريد الولايات المتحدة من تركيا الالتزام بها، فيما يلي الترجمة الكاملة للتقرير الذي نشره موقع "ميدل إيست آي" حول هذه الوثيقة

لم يقدم الدبلوماسيون والعسكريون الأمريكيون أي تفاصيل محددة لنظرائهم الأتراك حول مخططات واشنطن بشأن سحب قواتها من شمال سوريا، أثناء زيارة مستشار الأمن القومي جون بولتون إلى أنقرة يوم الثلاثاء، وذلك حسب معلومات حصل عليها موقع "ميدل إيست آي" البريطاني.

كان المسؤولون الأتراك يتوقعون من بولتون والمحيطين به أن يحضروا معهم مسودات مخططات لسحب حوالي ألفي جندي أمريكي منتشرين في المنطقة في إطار الحملة التي تقودها الولايات المتحدة ضد مقاتلي تنظيم الدولة. وتأتي هذه التطورات على إثر إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خلال الشهر الماضي عن اعتزامه سحب هذه القوات من سوريا. وعوضاً عن ذلك، قدم الوفد الأمريكي ما وصفه المسؤولون الأتراك بأنه "ورقة غير رسمية"، تتمثل في مذكرة دبلوماسية ليست ذات طابع رسمي، تتضمن قائمة بمواقف واشنطن إزاء عدد من المسائل المفتوحة للنقاش.

تقترح هذه الوثيقة المكونة من خمس نقاط حلاً تفاوضياً للتعامل مع المخاوف الأمنية التركية حيال وحدات حماية الشعب الكردي، وهي الميليشيا السورية الكردية التي تتهمها أنقرة بالارتباط بمنظمة حزب العمال الكردستاني المحظورة، على الرغم من أن هذه الميليشيا لعبت دوراً أساسياً كحليف للولايات المتحدة على الأراضي السورية في الحملة ضد تنظيم الدولة.

جددت هذه الوثيقة التأكيد على أن الانسحاب الأمريكي سيكون مدروساً ومنظماً، إلا أن المسؤولين الأمريكيين لم يفصحوا عن أي معلومات عملياتية ولم يناقشوا جدولاً زمنياً أو مخططاً لما بعد الانسحاب، وذلك حسب تصريحات مسؤول تركي تحدث إلى "ميدل إيست آي" شريطة عدم الكشف عن هويته التزاماً بالبروتوكول الحكومي.

إلى جانب جون بولتن، شهدت جلسة الاستماع التي دامت حوالي ساعتين في القصر الرئاسي حضور الجنرال جوزيف دانفورد، رئيس هيئة الأركان المشتركة والضابط الأعلى رتبة في الجيش الأمريكي والمستشار العسكري الأبرز لدونالد ترامب وكبار المسؤولين في واشنطن، إلى جانب جيمس جيفري، المبعوث الأمريكي الخاص إلى تحالف محاربة تنظيم الدولة. أما المسؤولون الأتراك الذين حضروا هذه المحادثات، فقد تقدمهم إبراهيم كالين، المتحدث باسم الرئاسة التركية.

المخاوف بشأن وحدات حماية الشعب الكردي

قال المسؤول التركي إن الرسالة الأساسية التي حملها الأمريكيون هي التعبير عن مخاوفهم بشأن سلامة مسلحي وحدات حماية الشعب الكردي إثر الانسحاب الأمريكي. ويشار إلى أن تركيا تمتلك قوات على الأرض في المناطق التي يسيطر عليها الثوار غرب نهر الفرات في شمال سوريا، إذ تعتبر أنقرة الميليشيات الكردية تهديداً أمنياً لحدودها الجنوبية. لذلك هددت تركيا بإطلاق عملية عسكرية تعبر الفرات نحو المناطق التي تخضع حالياً لسيطرة وحدات حماية الشعب الكردي وحلفائها.

في تصريح له لموقع "ميدل إيست آي"، تحدث مسؤول كبير في إدارة ترامب، مطلع على أهداف هذا اللقاء، عن الشروط الخمسة التي تم تسليمها للمسؤولين الأتراك. ويتمثل الشرط الأول في تجديد الولايات المتحدة تأكيدها على أن انسحاب قواتها التي تحارب تنظيم الدولة في شمال شرق سوريا سوف يتم بطريقة مدروسة ومنظمة وقوية. أما الشرط الثاني فيؤكد التزام الولايات المتحدة في هذه الورقة غير الرسمية بالقضاء على بقايا تنظيم الدولة ومواصلة تدمير أهداف تابعة للتنظيم أثناء فترة الانسحاب.

وعلى الرغم من أن مقاتلي تنظيم الدولة طُردوا من أبرز البلدات والمدن التي كانوا يسيطرون عليها في الماضي، إلا أن القتال بين القوات المدعومة من واشنطن ومسلحي تنظيم الدولة مستمر في وسط نهر الفرات، بينما تواصل الولايات المتحدة إطلاق غارات جوية لدعم القوات الحليفة لها. وحيال هذا الشأن، أشار المسؤول الأمريكي إلى أنه "كما ذكر الرئيس، فإن الولايات المتحدة سوف تحافظ على كل القدرات اللازمة للعمليات الضرورية لمنع عودة تنظيم الدولة".

ثالثاً، أعلنت الولايات المتحدة أنها تريد حلاً تفاوضياً لمعالجة المخاوف الأمنية التركية فيما يتعلق بوحدة حماية الشعب الكردي. في هذا السياق، قال هذا المسؤول إن "الولايات المتحدة سوف تتعاون مع تركيا وباقي أعضاء التحالف لمواصلة العمليات ضد تنظيم الدولة ومنع الاشتباكات في أجواء شمال شرق سوريا. كما أن الولايات المتحدة تعارض أي إساءة معاملة لقوات المعارضة التي قاتلت إلى جانبها ضد تنظيم الدولة".

انسحاب القوات المدعومة من إيران

رابعاً، أوضح هذا المسؤول أن الولايات المتحدة سوف تواصل المطالبة بانسحاب القوات المدعومة إيرانيًا من سوريا، وإيجاد حل سياسي لسوريا. ويُذكر أن الرئيس السوري بشار الأسد اعتمد بشكل كبير على الدعم العسكري الإيراني أثناء الحرب الأهلية التي استمرت لمدة ثماني سنوات، وكان ضمن هذا الدعم وحدات الحرس الثوري وميليشيا حزب الله المدعومة من إيران.

وذكر هذا المسؤول أن الولايات المتحدة لن تنسحب من قاعدة التنف في الوقت الحالي، وهي المنطقة التي تمثل الموقع العسكري الوحيد حالياً في جنوب سوريا الذي يوفر الملجأ لبعض قوات الجيش السوري الحر واللاجئين. كما أن هذه القاعدة القريبة من الحدود العراقية والأردنية، تمثل موقعا استراتيجيا في مواجهة القوات الإيرانية والفصائل التابعة لبشار الأسد في المنطقة.

وأخيراً (خامساً)، أوضحت الولايات المتحدة أن الإفراج عن مسلحي تنظيم الدولة، الذين وصفهم المسؤول الأمريكي بأنهم "إرهابيون أجانب"، والذين لا تزال تحتجزهم قوات سوريا الديمقراطية المكونة أساساً من وحدات حماية الشعب الكردي، هو أمر غير مقبول. واعتبر هذا المسؤول أن إيجاد ترتيب مناسب لهؤلاء السجناء يجب أن يكون على رأس الأولويات.

ويُشار إلى أن قيادات قوات سوريا الديمقراطية هددت خلال الأسابيع الماضية بإطلاق سراح هؤلاء السجناء، متحججين بأنهم يعانون من نقص العنصر البشري ويخشون من خطر التعرض لهجمات تركية من الشمال. وذكر مصدر مطلع على المحادثات التي جرت في أنقرة أن المسؤولين الأتراك خلال هذا اللقاء وافقوا على عدم تنفيذ أي عمليات عسكرية ضد أهداف تابعة لوحدة حماية الشعب الكردي، بينما لا تزال القوات الأمريكية في سوريا. ولكنهم كرروا موقف أنقرة التي تعتبر وحدات حماية الشعب الكردي منظمة إرهابية، تمتلك تركيا كل الحق في إبعادها عن حدودها.

وفي مقابلة له مع قناة "أن تي في" التركية يوم الخميس، صرح وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو بأنه يمكن أن يتم إطلاق عملية عسكرية إذا أخرجت الولايات المتحدة انسحابها وتحجبت بذرائع واهية. وقال جاويش

أوغلو: "نحن عازمون على الأرض وعلى طاولة المفاوضات، وسوف نقرر الوقت بأنفسنا ولن ننتظر إذنا من أي أحد".

وذكر المصدر الأمريكي أن بولتون بحث أيضا في حالة المفاوضات بين تركيا وروسيا حول مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي. وردا على تساؤلاته، رفض المسؤولون الأتراك الكشف عن أي تفاصيل حول اتصالاتهم الدبلوماسية مع موسكو.

١٢٠ يوما

يتوقع المسؤولون الأتراك أن الانسحاب الأمريكي سوف يحدث خلال ١٢٠ يوما. وحسب المصدر الأمريكي فإن المسؤولين الأمريكيين يحتاجون خلال هذه الفترة لإظهار حسن النوايا من أجل تبديد المخاوف التركية. ومن جهتهم، دعا المسؤولون الأتراك نظراءهم الأمريكيين إلى الالتزام بخارطة طريق منبج التي تم الاتفاق عليها مسبقا، والمشاركة بإخراج وحدات حماية الشعب الكردي من هذه البلدة، إلى جانب مجلسها العسكري. وفي حال لم يحدث هذا الأمر، فإن قوات النظام السوري أو القوات الروسية يمكن أن تسيطر على هذه البلدة. وقد بدأت الشرطة العسكرية الروسية، مسبقا، بتسيير دوريات في المنطقة قرب بلدة منبج، بحسب تقرير للتلفزيون الحكومي الروسي يوم الأربعاء.

على إثر اللقاء في المجمع الرئاسي في أنقرة، التقى دانفورد بشكل مستقل مع وزير الدفاع التركي خلوصي أكار، ونظيره التركي الجنرال ياسر غولر. وقد ركزت التصريحات التركية والأمريكية حول هذا اللقاء بين القيادات العسكرية من الجانبين، على الحاجة للتنفيذ السريع لما تبقى من مكونات خارطة طريق منبج. ويقول مدير الدراسات الأمنية في مركز سينا في أنقرة، مراد يشيلتاش، إن "منبج يمكن أن تكون أول منطقة يتم فيها إحراز تقدم نحو حل واسع النطاق يمكن تنفيذه". وأضاف مراد يشيلتاش: "هناك تفاهم بين تركيا وروسيا حول منبج أيضا". وهناك علامات أخرى في الإعلام التركي تشير إلى على أن الاتفاق حول منبج هو أمر محتمل.

مقترح بشأن نقل ضريح سليمان شاه

يوم الأحد، كتب حسن بصري يالسين، المحرر في صحيفة "صباح" التركية، أن تركيا يجب أن تقوم بعملية عسكرية تعيد بها ضريح سليمان شاه إلى موقعه الأصلي قرب منبج. فهذا الضريح التابع للسيادة التركية بموجب اتفاقية بين سوريا وتركيا، نُقل من الضفة الشرقية لنهر الفرات نحو الحدود التركية بالقرب من مدينة كوباني السورية سنة ٢٠١٥.

أما إدارة ترامب، فقد واصلت إرسال إشارات متناقضة حول مخططات انسحابها يوم الأربعاء. كما جدد وزير الخارجية مايك بومبيو تأكيده على أن قرار ترامب كان واضحا، وأن التهديدات التركية ضد أكراد سوريا لن تمنع عملية الانسحاب.

وعند سؤاله في إربيل عما إذا كانت ضغوط الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بشأن حماية الأكراد تضع كامل عملية الانسحاب في خطر، أجاب بومبيو المراسلين: "لا، نحن نجري محادثات معهم حتى عندما نتحدث حول

كيفية تنفيذنا لهذه العملية بطريقة تحمي قواتنا. من المهم جدا أن نقوم بكل شيء في وسعنا لضمان أن يحظى هؤلاء الأشخاص الذين قاتلوا معنا بالحماية، وقد قدم أردوغان التزاما وهو يفهم هذا الأمر". ويقول يشيلتاش إن "المسؤولين الأتراك لا يريدون القيام بأي شيء يسبب نتائج عكسية ويدفع ترامب للعدول عن قرار الانسحاب".

بينما تستعد للانسحاب من سوريا: تواجه منطقة "الشرق الأوسط" مرحلة ما بعد العصر الأمريكي

العصر . ٢٠١٩/١/١٤

كتبت صحيفة "نيويورك تايمز" أنه عندما تلتقي تركيا وإيران وروسيا للحديث عن نهاية الحرب في سوريا، فإنهم يفعلون ذلك من دون الولايات المتحدة. والآن، وعلى الرغم من الرسائل المتضاربة حول كيف ومتى سيحدث ذلك، فإن الولايات المتحدة ستسحب من سوريا.

الانسحاب، الذي قال الجيش إنه بدأ بإزالة المعدات يوم الجمعة، ليس إلا آخر مثال على فك الارتباط الأمريكي الأوسع عن منطقة "الشرق الأوسط"، الذي يمكن أن يكون له تأثيرات دائمة على واحدة من أكثر المناطق تقلباً في العالم.

ومع تراجع الولايات المتحدة، تتدخل روسيا وإيران ورجال المنطقة الأقوياء (الحكام المؤيدون لأمريكا) بشكل متزايد لرسم مستقبل المنطقة. وعلق "ريتشارد هاس"، رئيس مجلس العلاقات الخارجية، على هذا، قائلاً: "الأمر ليس جميلاً.. إنه عنيف.. إنه غير ليبرالي بكل ما تحمله الكلمة من معنى، والولايات المتحدة غائبة أساساً عن المعركة".

منذ نهاية الحرب الباردة، ظل "الشرق الأوسط" على الدوام قريباً من رأس اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية، وهذا ما ظهر أثره غب حرب الخليج عام ١٩٩٠-٩١، والغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، والربيع العربي والمعركة ضد تنظيم الدولة.

لقد خلفت حملة الإطاحة بتنظيم "داعش" في العراق وسوريا مدناً، مثل الرقة، خربة ومدمرة دون مسار واضح لإعادة البناء. وبالنسبة إلى بعض الباحثين في المنطقة، فإن الفوائد الملموسة من كل هذا التورط تبدو باهتة مقارنة بحجم العمليات الأمريكية.

"عندما ننظر إلى تحليل التكلفة والعائد، هناك عائد محدود، وستعمل الولايات المتحدة على تقليص حجمها مع مرور الوقت، لأن هناك الكثير من القضايا الأخرى للتعامل معها في العالم"، كما قال غاري سيك، عالم خبير في شؤون المنطقة في جامعة كولومبيا خدم في مجلس الأمن القومي تحت ثلاثة رؤساء.

وشكلت وجهة نظر مماثلة للمنطقة نهج كل من إدارة أوباما وترامب. وعلى الرغم من الاختلافات الحادة في كلماتهم وأسلوبهم، فقد نظر كلاهما إلى الشرق الأوسط في المقام الأول على أنه مصدر للإزعاج، الذي استنزف الموارد من الأولويات الأمريكية الأخرى. ودعا الرئيسان القوى الإقليمية إلى لعب دور أكبر في حماية وحكم المنطقة.

إن الرغبة الفورية في التراجع كانت مدفوعة بحالة إرهاق واستنزاف المعركة بعد سنوات من القتال المميت في العراق، والشعور بأن الاستثمار العسكري الأمريكي لم يجعل الأمور أفضل في كثير من الأحيان. لكن الباحثين يقولون إن التحولات على المدى الطويل جعلت المنطقة أقل أهمية بالنسبة لأولويات الولايات المتحدة. فما عادت الحماية الأمريكية ضرورية لضمان التدفق الحر للنفط من الخليج، على سبيل المثال، كما إن ازدهار الإنتاج المحلي جعل الولايات المتحدة أقل اعتماداً على نفط الشرق الأوسط على أي حال. وتتباهى إسرائيل الآن بامتلاكها أكثر القوات العسكرية فعالية، وكذا اقتصاداً قوياً في المنطقة، في وقت يتخبط فيه العديد من جيرانها في حالة من الفوضى، مما يجعلها أقل اعتماداً على الحماية الأمريكية.

"والحقيقة أن مصالحنا المباشرة فيما يتعلق بحماية الوطن الأمريكي قليلة جداً في المنطقة"، كما قال الباحث الخبير "سيك"، مضيفاً أن سجل التدخلات الأمريكية كان في أحسن الأحوال مختلطاً، ورأى أن "الأمور فوضوية تماماً كما هي، ولا أراهم يتحسنون مع وجودنا، ولا أراهم يزدادون سوءاً إذا لم نكن هناك".

ويجادل آخرون بأن النفوذ الأمريكي لا يزال مهماً، ويمكن أن يحدث فرقاً عندما تختار الولايات المتحدة استخدامه. ويشيرون إلى أمثلة، مثل الديكتاتور الليبي العقيد معمر القذافي الذي تخلى عن برنامج بلاده النووي تحت ضغوط أمريكية. وبدأت عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية برعاية أمريكية، ولا تزال، على الرغم من أن انتقال ترامب للسفارة الأمريكية إلى القدس في العام الماضي قد قوض الشعور بين الفلسطينيين بأن الولايات المتحدة يمكن أن تكون وسيطاً نزيهاً.

وقالت إيمي هوثورن، نائبة مدير مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط: "يمكن أن يكون من المهم بالنسبة للرئيس الأمريكي أن ينتقد علناً حلفاء أميركا الأوتوقراطيين وأن يقدم الدعم الخطابي إلى أولئك الموجودين في المنطقة الذين يكافحون ضد الظلم وحقوق الإنسان". وأضافت: "يمكن للخطاب الرئاسي القوي المقترن بالعمل الرئاسي القوي وراء الكواليس أن يحرك الإبرة".

وعلى الرغم من أن الرئيس ترامب لم يتحدث إلا قليلاً عن حقوق الإنسان في الخارج، في وقت كان فيه يحتضن الحلفاء الديكتاتوريين دون خجل، إلا أن العديد من المحللين قالوا إنه حتى عندما كانت الولايات المتحدة تتصدى للديمقراطية وحقوق الإنسان، فقد تلطخت بالنفاق لدعمها للأقوياء الإقليميين وتردها في معاقبتهم.

ففي عهد الرئيس أوباما، على سبيل المثال، قتلت مصر مئات المدنيين الذين كانوا يحتجون على انقلاب عسكري، وأعدمت المملكة العربية السعودية ٤٧ شخصاً في صباح أحد الأيام، ولم تُواجه أي منهما بعقوبات ذات مغزى. ولم يفرض أوباما خطه الأحمر الذي تعهد به بعد أن قتلت سوريا أكثر من ١٠٠٠ شخص في هجوم بالأسلحة الكيميائية. وقد قد أضرت مثل هذه المواقف بسمعة الولايات المتحدة في المنطقة، باعتبارها داعية للديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

ورأت مها يحيى، مديرة مركز كارنيغي للشرق الأوسط في بيروت أن "فقدان هذا الأمر كان مأساوياً إلى حد ما، ألا وهو الشعور بأن الولايات المتحدة لا تتصدى لهذه القيم"، وأضافت: "نشهد شعوراً متزايداً بالإفلات من العقاب بين الحكام العرب الديكتاتوريين، وهو شعور بأنهم يستطيعون فعل ما يريدون بغض النظر عن عدد انتهاكات

حقوق الإنسان التي يرتكبونها". لكن مع انسحاب الولايات المتحدة، تُترك القوى الإقليمية لأجهزتها الخاصة، وتتحرك الدول الأجنبية الأخرى.

مع قلة اهتمام الولايات المتحدة، أطلقت المملكة العربية السعودية تدخلًا عسكريًا في اليمن، وبعد أربع سنوات تقريبًا فشلت في إزاحة المتمردين الذين استهدفهم في الوقت الذي تسببوا في أزمة إنسانية. وقد عززت إيران علاقاتها مع الميليشيات في سوريا والعراق ولبنان واليمن، مما أدى إلى تقويض حكوماتها. والانسحاب الأمريكي من شرق سوريا قد يؤدي إلى نزاع بين روسيا وإيران وتركيا لملء الفراغ.

عندما بدأت الولايات المتحدة بالانسحاب من سوريا، قارن النقاد هذه الخطوة بقرار الرئيس أوباما بسحب القوات الأمريكية من العراق بعد أن قرروا أن دور أميركا العسكري هناك ما عاد ضروريًا. في غضون بضعة سنوات، كان الجهاديون الذين اعتقدت الولايات المتحدة أنهم قد هُزموا، يعودون ويقفون، ويعيدون تنظيم صفوفهم تحت راية "تنظيم الدولة"، ويدفعون بعملية عسكرية أمريكية جديدة.

وقد نجحت تلك العملية الآن تقريبًا في إبعاد مقاتلي "داعش" عن الأراضي التي كان التنظيم يسيطر عليها ذات مرة. لكنها تركت أيضاً مدناً كاملة مدمرة من دون مسار واضح لإعادة البناء، ولم تفعل سوى القليل لمعالجة قضايا سوء الحكم التي غدت صعود الجهاديين، ويخشى كثيرون من أن يتسبب هذا في تكرار الدورة نفسها مرة أخرى.

يقول البعض إن الحل الوحيد هو أن تجد الولايات المتحدة طرقاً أكثر مردودية وطويلة الأمد للمشاركة في تشكيل مستقبل المنطقة بدلاً من مجرد استخدام القوة عندما تكون هناك أزمة. وفي هذا السياق، قال "هاس" من مجلس العلاقات الخارجية: "يجب أن نجد أرضية مشتركة بين محاولة تغيير الشرق الأوسط والابتعاد بشكل متزايد عن الشرق الأوسط"، مستدركاً: "نريد أن نغسل أيدينا من المنطقة، لكن التاريخ يشير إلى أن الشرق الأوسط لن يسمح لنا بذلك".

البشير يرفض مجدداً التنحي ويربط تغيير الحكومة بانتخابات ٢٠٢٠

الحياة. ٢٠١٩/١/١٥

أكد الرئيس السوداني عمر البشير أمس أمام حشد من أنصاره في إقليم دارفور (غرب) أن «الحكومة لن تتغير بالتظاهرات» المناهضة له والتي تشهدها البلاد منذ نحو شهر، مؤكداً أنه لن يتنحي.

وشدد على أن «الطريق الوحيد لتغيير الحكومة هي الانتخابات، فالشعب يقرر عام ٢٠٢٠ من يحكمه». ويشهد السودان احتجاجات منذ ١٩ كانون الأول (ديسمبر)، إثر قرار الحكومة رفع أسعار الخبز ثلاثة أضعاف.

وأضاف البشير أن «السودان لديه أعداء كثر وهؤلاء لديهم (...) ناس لا يعجبهم الأمن والاستقرار، ولكن لن نسمح لهؤلاء بتخريب بلدنا وإحراقه ونهب ممتلكاتنا»، مشيراً إلى أن «المشاكل الاقتصادية لن تحل بالحرق والتخريب».

وجاء كلام البشير خلال زيارته نيالا عاصمة ولاية جنوب دارفور غداة تظاهرات مناهضة للحكومة شهدتها هذه المنطقة للمرة الاولى منذ بدء الاحتجاجات الشعبية منتصف كانون الأول الماضي. وفي الأيام الأولى للاحتجاجات أحرق العديد من المباني والمكاتب التابعة لحزب المؤتمر الوطني الحاكم في بلدات وقرى. وتشير السلطات إلى أن ٢٤ شخصاً على الأقل قتلوا منذ بدء الاحتجاجات، بينما أفادت منظمة «هيومن رايتس ووتش» بأن حصيلة القتلى بلغت ٤٠ شخصاً، بينهم أطفال وموظفون في قطاع الصحة.

الأردن يوافق على استضافة محادثات الحكومة اليمنية والحوثيين حول الأسرى والمعتقلين

الراي الكويتية . ٢٠١٩/١/١٥

أعلن الأردن اليوم موافقته على طلب الأمم المتحدة بشأن استضافة اجتماع بين ممثلي الحكومة اليمنية وجماعة «أنصار الله» لمناقشة بنود اتفاق يتعلق بتبادل الأسرى والمعتقلين. وقال المتحدث الرسمي باسم الخارجية الأردنية سلمان القضاة في تصريح صحفي إن الوزارة وافقت على طلب قدمه مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة الى اليمن مارتن غريفيث لعقد الاجتماع في عمان، مؤكدا حرص بلاده على وضع إمكانياته كافة لإنجاح الاجتماع. وشدد القضاة على أن الأردن يقف إلى جانب الأشقاء العرب في الجهود المستهدفة وضع حد لهذه الأزمة "التي طالمت والتي لا بد من التوصل إلى حل سياسي لها وفق المرجعيات المعتمدة". ويأتي الاجتماع المزمع عقده في عمان ضمن جولة ثانية من المحادثات بين الحكومة والحوثيين بعد ان انطلقت المشاورات حول الأزمة اليمنية أوائل الشهر الجاري في السويد. وتعد المحادثات فرصة قائمة للتوصل إلى صيغة لإنهاء النزاع المتواصل في اليمن منذ عام ٢٠١٤.

تجدد المعركة ضد (القومية اليهودية)... وغانتس يلتزم تعديل «القانون الظالم»

الشرق الأوسط . ٢٠١٩/١/١٥

بدأت مجموعة من قيادات الدروز العرب في إسرائيل، أمس (الاثنين)، سلسلة مظاهرات ضد «قانون القومية اليهودية»، وذلك بالوصول إلى بيوت المرشحين لرئاسة الحكومة الإسرائيلية لمطالبتهم بـ«الالتزام بتعديل القانون العنصري الجائر في حال انتخابهم»، حسبما قال قادة المتظاهرين. وأكد أمل أسعد، وهو من قادة هذا التحرك الاحتجاجي وكان قد خدم في الجيش الإسرائيلي وبلغ درجة عميد، أن الاستقبال الذي لقيه المحتجون من بيني غانتس، زعيم حزب «الحصانة لإسرائيل»، «بادرة خير تجعلني متفائلاً بتغيير القانون. ففي إسرائيل القرن الحادي والعشرين، لا يجوز تمرير قانون عنصري كهذا يجعل العرق اليهودي متفوقاً على العرق العربي. وآمل أن يفهم كل المرشحين لرئاسة الحكومة وعضوية الكنيست القادمة أن هذا

القانون عارٌّ ويجب إلغاؤه أو تعديله ليتضمن بنداً يؤكد الحق في المساواة بين جميع المواطنين». وقال أسعد إن «منتدى تعديل قانون القومية»، الذي يقف على رأسه، مصمَّم على الكفاح ضد هذا القانون وجعله موضوعاً أساسياً في المعركة الانتخابية من الآن حتى يوم الانتخابات البرلمانية في ٩ أبريل (نيسان) المقبل.

واستهلَّ القادة الدروز تحركهم، أمس، بالتظاهر في بلدة راس العين أمام بيت رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق، بيني غانتس، الذي يقود حزباً جديداً يدعى «الحصانة لإسرائيل»، وتعطيه استطلاعات الرأي نتائج جيدة تجعله أبرز المنافسين لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو. وينوي قادة الاحتجاجات أن يستمروا في تحركهم، كل يوم أمام بيت مرشح آخر، ليختتموا مظاهراتهم أمام بيت نتنياهو. وسار معهم، أمس، الرئيس السابق لجهاز المخابرات الإسرائيلية الخارجية (الموساد) تميم بدرو، فخرج إليهم غانتس، وصافحهم ودعا وفداً عنهم لدخول البيت وتعهّد أمامهم بأن يعمل على تعديل هذا القانون، مؤكداً أنه قانون سيئ وظالم. ووافق غانتس على دخول الصحفيين معهم ليطلق أول تصريح سياسي له منذ إعلانه خوض المَعترك السياسي. وقال لهم: «لدينا... شراكة مصير مع الدروز، ونريد له أن يكون حلف حياة، نحن بحاجة إلى التأكد من أننا نبني معاً هذه الشراكة وهذا التحالف، كما ينبغي له أن يكون». وأضاف: «سأعمل كل ما بوسعي لتعديل هذا القانون. وأنا سعيد حقاً لأنكم جئتم إلى هنا، حتى باب منزلي، على الرغم من الأحوال الجوية القاسية. واعلموا أنني أفتح لكم باب منزلي اليوم ودائماً، وأقول لكم شكراً لحضوركم، ويشرفني أنكم بدأتُم حراككم عندي».

وما إن بُنيت الإداعات هذا التصريح، حتى هبَّ منافسو غانتس في اليمين واليمين المتطرف يهاجمونه ويتهمونه بكشف وجهه الحقيقي كمندوب لليسار. فقال وزير السياحة ياريف لفين، وهو أحد قادة حزب الليكود الحاكم ومن المبادرين لقانون القومية: «لقد اتضح ما كان خافياً. إن قانون القومية الذي سنّته حكومة الليكود هو الأساس الصهيوني الأول لدولة إسرائيل. وأي مساس به هو مساس بالاستيطان اليهودي وبالهوية اليهودية. وعندما يقف ضده غانتس إنما يكشف وجهه الحقيقي كرجل يسار». وقال حزب الليكود في بيان إن «غانتس يظهر كرجل يسار آخر مثل يائير لبيد. ومن يتوهم أنه جاء منقذاً جديداً لإسرائيل خاب أمله بسرعة». أما آفي ديختر، صاحب مشروع هذا القانون ورئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، فقال: «كنت أنصح زميلي غانتس لو أنه ظل صامتاً ولم نعرف مواقفه السياسية. ففي وقوفه ضد قانون القومية يجد نفسه في مواجهة نصف الشعب، وهذا لا يفيد في المعركة الانتخابية». وقال جدعون ساعر، الذي كان خليفة نتنياهو في قيادة «الليكود» لكن نتنياهو يحاول إسقاطه: «إذا كان أول تصريح سياسي للسيد غانتس جاء ضد قانون القومية، الذي يعد أهم إنجاز للمعسكر القومي، فإنه يسجل فشلاً سياسياً. أنا أحترم ماضيه العسكري ولكنني أحترم أقل فهمه القانوني». وقال النائب أورن حزان: «إذا تصورنا أن السياسة هي حاجز إسرائيلي في الخليل فإن غانتس اختار أن يكون في الشق الآخر الفلسطيني من الحاجز». وقال حزب اليمين الجديد، الذي أقامه الوزيران نفتالي بنيت وأييلت شاكيد بعد انسحابهما من حزب المستوطنين: «غانتس انضم إلى معسكر اليسار بكل وضوح. فقانون القومية هو إنجاز تاريخي أعاد لإسرائيل طابعها القومي اليهودي».

أما في المعارضة الإسرائيلية فقد رحبوا بتصريحات غانتس؛ فقالت تسيبي ليفني، رئيسة حزب «الحركة»، إن الرجل اختار القيم والمبادئ الديمقراطية على الشعبوية القومية المتطرفة. وقال يائير لبيد، رئيس حزب «يوجد مستقبل»، إنه يأمل أن يتعاون مع غانتس وغيره على تعديل قانون القومية.

وقد رد حزب غانتس على هجمة اليمين قائلاً في بيان: «إنهم في هستيريا. يسرون بشكل أعمى وراء مواقف شعبية. قانون القومية بشكله الحالي يشكل طعنة في ظهر إخوتنا من غير اليهود الذين يخدمون في الجيش الإسرائيلي أو يعيشون بين ظهرانينا. نحن نصر على أن يتضمن القانون كلمتين إضافيتين ليصبح تحديد هوية إسرائيل كما يلي: دولة يهودية ديمقراطية تضمن المساواة في الحقوق لجميع المواطنين».

يذكر أن اليمين الحاكم سن قانون القومية في ١٩ يوليو (تموز) الماضي بأكثرية ٦٢ مقابل معارضة ٥٥ نائباً وتغيب نائب يميني وامتناع نائبين آخرين. وقد ثارت ضده موجة احتجاج واستنكار واسعة، شارك فيها تحالف واسع من الأحزاب والحركات من ضمنها بعض الحركات اليمينية.

كوخافي رئيساً للأركان ومنتياهو يستغل الفرصة لتوجيه رسالة لإيران

عرب ٤٨ . ١٥ / ١ / ٢٠١٩

عين الجنرال أفيف كوخافي، صباح اليوم الثلاثاء، رئيساً لهيئة أركان الجيش الإسرائيلي، بشكل رسمي خلفاً لغادي آيزنكوت، بعد ٣ سنوات و ١١ شهراً، واستغل رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، الفرصة لتوجيه رسالة تحذير إلى إيران.

وجرت فعالية تنصيب كوخافي كرئيس لأركان الجيش رقم ٢٢ في مقر وزارة الأمن في تل أبيب، من قبل رئيس الحكومة ووزير الأمن، نتنياهو، بحضور عدد من الجنرالات في الجيش والوزراء ومسؤولين سابقين وحاليين. يذكر أن تنصيب كوخافي كان من المفترض أن يتم قبل أسبوعين، ولكن بسبب طلب نتنياهو، مدد آيزنكوت ولايته في المنصب، وذلك على خلفية ما أطلق عليه "عملية درع شمالي"، للكشف عن أنفاق حزب الله على الحدود الشمالية مع لبنان.

وقال كوخافي في كلمته إنه يلتزم ببذل كل جهوده لـ"الدفاع عن إسرائيل"، مضيفاً أنه "سيكرس نشاطه لتعزيز الجدار الواقي (الجيش)، وفي صلب ذلك زيادة القدرة على ضرب العدو"، على حد تعبيره. وتعهد كوخافي بالاهتمام بكل جندي ومجندة، كما تعهد "بواصلة إحياء ذكرى القتلى من الجيش، وتعزيز ذويهم، والالتزام بإعادة المفقودين".

وقال أيضاً إنه سيعمل على "تقوية الجيش لتحديات الحاضر والمستقبل، وزيادة القدرة على ضرب العدو، وجعله فتاكاً ومجدياً وحديثاً، يحافظ على رسالته وتقوده"، على حد قوله.

واستغل نتنياهو الفرصة للتحريض على إيران وتحذيرها، وقال إن إسرائيل تواجه جهة مركزية، هي إيران وأذرعها. وبحسبه فإن "إيران تكذب كل الوقت، فقد كذبت في الاتفاق النووي، وتكذب الآن عندما تطلق قمرا اصطناعيا بسيطا إلى الفضاء، بينما تسعى لإنجاز المرحلة الأولى من صاروخ عابر للقارات". وأضاف أنه ينصح إيران بالخروج من سورية بسرعة لأن "إسرائيل ستواصل سياستها الهجومية". وقال أيضا إن إسرائيل "تسعى للانتصار، وبأقل ثمن ممكن، وهذا هو الاختبار الحقيقي للقيادة". وادعى أن "إسرائيل لا تبحث عن حروب لا داعي لها، ولكن الحروب الضرورية تقتضي الجاهزية للتضحية". وفي كلمته قال آيزنكوت إنه "يجب إبقاء الجيش في مركز الإجماع القومي"، مضيفا أنه يسلم كوخافي جيشا "مدربا وجاهزا وقويا". وبحسبه، فإن الجيش حقق في السنوات الأربع إنجازات تجدر الإشارة إليها، مضيفا أنه "يأسف لعدم استكمال عملية استعادة المفقودين"، في إشارة إلى الإسرائيليين المحتجزين في قطاع غزة كأسرى لدى حركة حماس. إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن كوخافي هو من مواليد "كريات بيبالك" عام ١٩٦٤، تطوع للواء "المظليين" كجندي وانتهى كقائد للواء. وفي العام ٢٠٠٣ تمت ترقيته إلى رتبة "عميد" (بريغادير جنرال)، وعين قائدا لـ"عصبة النار". كما أشغل منصب قائد "فرقة غزة العسكرية" في الجيش، حيث نفذت خلال ولايته عملية "فك الارتباط" من قطاع غزة، كما وقع الجندي الإسرائيلي غلعاد شاليط في أسر المقاومة الفلسطينية في القطاع. وفي العام ٢٠٠٧ عين رئيسا لـ"لواء العمليات في الاستخبارات العسكرية"، وفي العام ٢٠١٠ أشغل منصب رئيس شعبة الاستخبارات، ورفق إلى رتبة جنرال (لواء). وفي العام ٢٠١٤ عين قائدا للمنطقة الشمالية في الجيش الإسرائيلية، ليعين لاحقا نائبا لرئيس أركان الجيش. كما يحمل كوخافي اللقب الأول في الإدارة العامة من جامعة هارفارد.

فاتورة مواجهة إيران: المشاركة العربية في خدمة المصالح الأميركية - الإسرائيلية

العربي الجديد . ٢٠١٩/١/١٤

ترتسم معالم مرحلة جديدة من المواجهة الأميركية - الإيرانية عنوانها الأساس حشد أكبر عدد من الدول معاً في مواجهتها، بدءاً من إسرائيل مروراً بدول عربية وأوروبية، وذلك بحسب ما كرّست زيارة وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، إلى منطقة الشرق الأوسط والتي ترافقت مع الإعلان عن مؤتمر دولي سيلتئم في ١٣ و ١٤ فبراير/ شباط المقبل في العاصمة البولندية وارسو، ويُعنى بمواجهة إيران و"دفع السلام والاستقرار في المنطقة". وعكست الدعوة التي وجهتها الولايات المتحدة لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ووزراء خارجية عدد من الدول العربية لحضور المؤتمر، التحول الكبير الذي طرأ أخيراً على طابع العلاقة التي تربط تل أبيب بعدد من أنظمة الحكم العربية، والتي ظلّت حكومة اليمين المتطرف في إسرائيل تشير إليها تصريحاً وتلميحاً. ونظراً لأنه قد تم الكشف عن دعوة وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، لنتنياهو ووزراء خارجية كل من السعودية،

مصر، الإمارات، المغرب، الأردن، والبحرين، بعدما قام بجولة في هذه الدول، باستثناء المغرب، يمكن القول إن الوزير الأميركي لم يُقدم على هذه الخطوة إلا بعد الحصول على موافقة حكومات هذه الدول على المشاركة في المؤتمر إلى جانب إسرائيل.

ويتضح من صياغة جدول أعمال المؤتمر، كما كشف عنه الأميركيون، أن كلاً من واشنطن وتل أبيب ستحاولان أن تقضي مخرجات المؤتمر إلى خدمة المصالح الأميركية والإسرائيلية في المنطقة، تحديداً في ما يتعلق بمواجهة إيران التي اكتفت، حتى يوم أمس، بإدانة مؤتمر بولندا واستدعاء القائم بالأعمال البولندي في طهران، وسلّمته مذكرة اعتراض على المؤتمر مؤكدة أن طهران ستتخذ خطوات إزاء وارسو في حال عدم تراجعها عن ذلك.

وكما كان متوقعاً لم تتأخر إسرائيل في توظيف هذه التطورات لصالحها، بما في ذلك خروج رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، للمجاهرة في مستهل جلسة الحكومة الأسبوعية أمس الأحد، بأن إسرائيل هي التي نفذت الغارة الجوية، يوم الجمعة الماضي، على سورية. وقال: "في الساعة الأخيرة أغار سلاح الجو على أهداف في سورية، وأثبتنا أننا لن نوقف عملية وقف التموضع الإيراني في سورية".

كما أشار نتنياهو إلى أن الاحتلال نشط في السنوات الأخيرة في جملة من العمليات العسكرية المختلفة، إذ "عملنا بنجاح مثير للانطباع لوقف التموضع العسكري الإيراني في سورية، وأغار الجيش مئات المرات وقصف أهدافاً في سورية ولبنان. كما عملنا بنجاح ضد أنفاق حزب الله وأنفاق حماس، وأحبطنا مئات العمليات الفردية". وجاءت تصريحات نتنياهو بعد يومين من اعتراف رئيس أركان جيش الاحتلال، غادي أيزنكوت، بأن إسرائيل نفذت آلاف الغارات والعمليات في سورية ومناطق أخرى منذ العام ٢٠١٧، بينها عمليات برية.

وبطبيعة الحال لن تقتصر ساحة المواجهة مع إيران على سورية. ويعزز التأكيد الأميركي على دور المؤتمر المقبل في ضمان الاستقرار في المنطقة، من احتمالات محاولة كل من الولايات المتحدة وإسرائيل دفع أنظمة حكم عربية للانخراط في تحرك لتضييق الخناق على أطراف عربية مرتبطة بإيران، مثل "حزب الله" في لبنان، أو أخرى تتلقى دعماً منها، مثل حركة "حماس" في قطاع غزة، مع كل ما ينطوي عليه هذا التطور من تداعيات.

ومن الواضح، بالاستناد إلى التقديرات الإسرائيلية، أن أنظمة عربية ستكون مطالبة بدفع القسط الأكبر من فاتورة مواجهة إيران. ولعله لم يكن من قبيل الصدفة أن بعض أوساط التقدير الاستراتيجي في تل أبيب قد حثت على الدفع بقوات عربية إلى شمال شرقي سورية لتحل محل القوات الأميركية التي قررت إدارة دونالد ترامب سحبها.

وفي هذا السياق، برزت الدعوة التي أطلقها عيران ليرمان، مساعد مستشار الأمن القومي السابق لنتنياهو، الذي اعتبر أن إرسال قوات عربية إلى شمال شرق سورية، يخدم مصالح تل أبيب الاستراتيجية، لأنه يسهم في تقليص قدرة إيران على التمرکز في سورية من جهة، ويعيق قدرة تركيا على التحرك هناك، من جهة أخرى.

إلى جانب ذلك، فإنه إذا تعلّق الأمر بكل من الولايات المتحدة وإسرائيل، فإن مواجهة إيران تعني مزيداً من الاستنزاف للخزانة السعودية. وإن كانت واشنطن وتل أبيب تريان أن إنجاح موجة العقوبات الأخيرة على طهران

تكتسب أهمية قصوى، فذلك يعني بشكل أساسي أن تواصل الرياض زيادة إنتاج النفط، حتى لا تؤدي العقوبات إلى زيادة أسعاره وتضطر بعض الدول لتجاوز العقوبات والعودة لاستيراد النفط الإيراني.

في المقابل، لا يوجد ما يؤشر على أن الدول العربية الأكثر اهتماماً بمواجهة إيران، قد استفادت بشكل كبير من التعاون الأمريكي الإسرائيلي بشكل يحسن من مكانتها في هذه المواجهة، إذ إن إيران راكمت المزيد من النجاحات في كل من اليمن، سورية، العراق، لبنان، وغيرها.

من جهة ثانية، فإن الحديث الأمريكي عن اهتمام مؤتمر وارسو ببحث قضية السلام في الشرق الأوسط، يزيد المخاوف من أن واشنطن ستحاول تجنيد دعم عربي لخطتها للتسوية المعروفة بـ"صفقة القرن"، والتي دلت التسريبات بشأنها على أنها تمثل تصفية للقضية الفلسطينية.

وما يثير المخاوف مما يمكن أن يُطرح في المؤتمر، أن حكومة اليمين المتطرف في تل أبيب تواصل بالأقوال والأفعال تأكيدها على حسم مصير الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال الاستيطان والتهويد، وتعهّد نتنياهو المعلن بعدم السماح بقيام دولة فلسطينية. وفي الوقت نفسه، فإن واشنطن تواصل دعم المواقف الإسرائيلية، عبر الاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، إلى جانب المواقف من قضية اللاجئين، ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، والعقوبات ضد مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية. من هذا المنطلق، فإن هناك احتمالاً أن يتحول مؤتمر وارسو إلى مناسبة لمنح مظلة عربية للشروع في طرح "صفقة القرن" ومحاولة تمريرها، مع كل ما تتطوي عليه من تداعيات.

ويُتوقع أن يؤدي مؤتمر وارسو إلى محاصرة قيادة السلطة الفلسطينية وتقليص هامش المناورة أمامها إلى حد كبير، فالمشاركة العربية إلى جانب نتنياهو تدل على أنه لا يمكن لهذه القيادة أن تنتظر إسناداً عربياً في مواجهة مواقف حكومة اليمين المتطرف إزاء الصراع.

ولا يمكن إغفال حقيقة أن مشاركة رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى جانب وزراء خارجية عرب في المؤتمر تأتي عشية الانتخابات العامة التي ستعقد في إسرائيل في إبريل/نيسان المقبل، وستمثل قيمة انتخابية تسويقية كبيرة جداً لنتنياهو وحزب "الليكود" الذي يرأسه، لأنه سيضيفي صدقية على كل التلميحات والتسريبات بشأن حدوث تطور كبير على طابع العلاقة بين حكومة اليمين المتطرف في تل أبيب وأنظمة الدول العربية، لا سيما السعودية، البحرين، والإمارات. وسيعزز هذا الحضور مكانة نتنياهو في مواجهة خصومه، سواء في اليسار أو اليمين، فموافقة وزراء خارجية دول عربية على حضور مؤتمر يشارك فيه تمثل تأكيداً لتباهيه بأنه نجح في إقناع دول عربية بتعزيز علاقتها مع تل أبيب من دون ربط ذلك بالقضية الفلسطينية.

موقع أمريكي: ترامب طلب وضع خطة لضرب سفن إيرانية بالخليج

الأناضول . ٢٠١٩/١/١٥

كشف موقع إخباري أمريكي، الإثنين، أن الرئيس دونالد ترامب طلب مراراً من فريقه للأمن القومي رسم خطة لضرب "سفن إيرانية سريعة" بالخليج، خلال أول عام في ولايته.

جاء ذلك حسبما نقل موقع "أكسيوس" الإخباري الأمريكي عن مصدرين قالا إنهما سمعا طلب ترامب مباشرة، و٣ مسؤولين سابقين رفيعين آخرين.

وبحسب المصادر، قال ترامب لمسؤولين في إدارته آنذاك، : "تلك القوارب (الإيرانية) تدخل بسرعة، وتقترب (من أسطولنا)، ربما تكون تحمل متفجرات ونحن لا ندري. هل يمكنكم أن تصدقوا ذلك؟ بينما نحن لا نحرك ساكنًا؟". وسأل ترامب وزير الدفاع آنذاك جيمس ماتيس "لماذا لا نقوم بإغراقهم"، في إشارة إلى القوارب الإيرانية المتواجدة في الخليج العربي.

المصادر أخبرت "أكسيوس" أن مثل هذه الاستجابة "غير المتكافئة" في وقت كانت فيه السفن الإيرانية تضايق البحرية الأمريكية أقل من السنوات السابقة كان من الممكن أن "تؤدي بسرعة إلى الحرب". وقال الموقع، نقلًا عن ٣ مسؤولين سابقين مطلعين، إن ماتيس الذي كان يفخر بمعارضة غرائز ترامب "لم يقدم أبدًا خططًا لضرب القوارب الإيرانية السريعة".

وأضاف أن مستشار الأمن القومي السابق، هيرت رايموند مكماستر، أخذ على عاتقه محاولة تهدئة الرئيس. وتابع الموقع أن ترامب، وخلال اجتماع في البيت الأبيض، قام بتوبيخ مكماستر، حول الموضوع وأن الأخير ردّ عليه بالقول: "سيدي الرئيس، هذا حصل في الماضي، لكن وزارة الدفاع تخبرنا أنه مؤخرًا لم يحصل (أي مضايقات).. لذا هم ليسوا قلقين بشأن ذلك".

ورد عليه ترامب: حسنًا وماذا لو تكرر ذلك، ماذا سنفعل؟، ليجيبه مكماستر: "طلبنا من وزارة الدفاع النظر في خيارات" بهذا الشأن.

يشار أنه في ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٨، أطلق الحرس الثوري الإيراني، مناورات عسكرية واسعة في مياه الخليج العربي، قرب مضيق "هرمز" الاستراتيجي.

وجاءت المناورات بالتزامن مع دخول حاملمة الطائرات الأمريكية "جون ستينيس" مياه الخليج. والأحد، ذكرت صحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية، أن البيت الأبيض طلب من وزارة الدفاع (البنتاغون) وضع خيارات عسكرية لضرب إيران.

وأضافت الصحيفة، نقلًا عن مسؤولين أمريكيين حاليين وسابقين (لم تسمهم)، إن مجلس الأمن القومي، بقيادة جون بولتون، طلب من "البنتاغون" العام الماضي، تزويد البيت الأبيض بخيارات عسكرية لضرب إيران. وتابعت أن ذلك الطلب "أثار قلقًا لدى وزارتي الدفاع والخارجية (الأمريكيتين)".

وأوضحت أن الطلب جاء عقب إطلاق متحالفين مع إيران قذائف قرب السفارة الأمريكية في العاصمة العراقية بغداد، والقنصلية الأمريكية في مدينة البصرة (جنوب)، سبتمبر/أيلول الماضي.

التجربة في مناهضة الانقسام

منير شفيق - عربي ٢١ . ١٤/١/٢٠١٩

تندلع اليوم ما يُشبه الحرب بين فتح وحماس، وذلك في الوقت الذي تعالت فيه الأصوات، بل الأناشيد، التي تطالب بالمصالحة. فلأن المعادلة بين الانقسام والمصالحة تقوم على أساس معادلة طردية تأتي معاكسة لما يُراد. فكلما ازداد الإلحاح على المصالحة ازداد الانقسام، وانتقل التناقض إلى ما يشبه الحرب.

ومع ذلك، أصبح هنالك من الفلسطينيين، ومن العرب والمسلمين أيضاً، من أدمنوا على المطالبة بتجريب المجرب، ولم يعد ثمة سبيل لإقناعهم بعدم تكرار الأسلوب نفسه، أو بالبحث عن بديل آخر قد يحقق الغرض. التفسير الذي يشيعه البعض حول سبب الانقسام باعتباره صراعاً على سلطة. وفي هذا تفسير تبسيطي مخل، وفيه إساءة للطرفين، وذلك بالرغم من وجود سلطتين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكنهما تختلفان في السياسة، وتشكل كل منهما وضعاً مختلفاً جذرياً عن وضع الآخر. فجوهر الانقسام سياسي لا يحل إلا بتغلب أحدهما على الآخر، والمصالحة غير ممكنة بالجمع التفيقي، فلا مفر من الانحياز إلى أحدهما. ولا مجال للمساواة بين الطرفين الواقفين على رأس الانقسام.

فالسُلطانان تختلفان في السياسة والاستراتيجية، وشكلت كل منهما وضعاً مختلفاً جذرياً عن الوضع الآخر. فجوهر الانقسام سياسي - استراتيجي؛ لا يحل إلا بتغلب أحدهما على الآخر وكذلك جوهر المصالحة بين الوضعين.

عبر طرف السلطة في رام الله وممثلي فتح، وأساساً الرئيس محمود عباس، أن لا حل للانقسام، ولا مصالحة، إلا على أساس سياسة واحدة واستراتيجية واحدة ("قرار واحد في السلم والحرب")، ولا مصالحة إلا إذا تسلمت سلطة رام الله الوضع كله في قطاع غزة، مؤكدين أن يشمل ذلك "كل ما فوق الأرض وما تحت الأرض"، يعني سلاح المقاومة والأنفاق، وبالطبع أن يطبق على قطاع غزة سياسة التنسيق الأمني حتى لا يبقى هناك انقسام بين الضفة وقطاع.

أما حماس فقد قبلت بإجراء مصالحة على أساس تسليم كل الوزارات والدوائر، وفي المقدمة المعابر، وامتنعت عن أن تشمل المصالحة تسليم السلاح والأنفاق، أي الجانب الأمني المتعلق بهذا البعد، وهذا من دون التطرق إلى البعد السياسي.

هنا، على كل من يطالب بإنهاء الانقسام وإجراء مصالحة أن يحدد موقفاً صريحاً لا التواء فيه بتأييد مصالحة مشروطة بتسليم سلاح قطاع غزة وأنفاقه، ومشروطة بتبني سياسة محمود عباس، أو يحدد موقفاً معترضاً عليه، مخالفاً له، مؤكداً على ضرورة حماية المقاومة وأنفاقها في قطاع غزة. فالحياد المبهم والملتبس من خلال تناول موضوع الانقسام والمصالحة باعتباره خلافاً على سلطة، أو باعتبار الطرفين مسؤولين عنه بالتساوي يصلح موقفاً لمن يؤيد موقف محمود عباس، أو يتهرب من رفضه ومعارضته، أو يناصب حماس العداء أيديولوجياً،

ولكنه والحالة هذه لا يخدم تمسكه المبدئي ضد الانقسام؛ لأنه بهذا يضع الحَبَّ موضوعياً، في طاحونة موقف محمود عباس.

والدليل أن هذا ما طبق طوال الصراع الذي دار حول الانقسام والمصالحة موقف "حيادي" يدين موقف الطرفين عموماً، فيما الموضوع محدد وليس عاماً. فجوهر الموضوع هو إشكال السلاح والأنفاق وأمنهما، ومن ثم سياسة واستراتيجية المواجهة مع العدو. وهذا الموقف لم يساعد، عملياً، على ممارسة الضغط لإنهاء الانقسام وإجراء المصالحة. بل ساعد موضوعياً على المضي في إفشال كل محاولات إنهاء الانقسام وإجراء المصالحة، وفقاً لشروط محمود عباس.

أما الذين أخذوا موقف الحياد، وفي جوهر موقفهم معارضة المصالحة التي تقوم على وضع أسلحة المقاومة وأنفاقها في أيدي سلطة رام الله، ويرفضون أن يعمم الوضع في الضفة الغربية (لا سيما التنسيق الأمني) على قطاع غزة، فلم يجربوا إعلان معارضتهم لسياسة محمود عباس، ووفد فتح، وتحميلهما مسؤولية استمرار الانقسام، الأمر الذي كان سيثدد الخناق على السبب الذي يفاقم الانقسام، ولا يسمح بعلاج بديل يخفف من سلبياته، ويساعد على تأسيس وحدة وطنية حتى بوجود الانقسام.

مشكلة قطاع غزة تكمن بالدرجة الأولى في الحصار، وفي ضرورة فك الحصار من جهة، وكمنت، من جهة أخرى، في مشكلة قيادة حماس للسلطة في قطاع غزة، بالنسبة إلى الفصائل الفلسطينية الأخرى. وقد حلت هذه المشكلة إلى حد بعيد، أو فلنقل، مبدئياً، وكخطوة أولى، بعد تشكيل الهيئة العليا لقيادة مسيرة العودة الكبرى، كما تشكيل الغرفة المشتركة لقيادة العمل المقاوم العسكري، ومن ثم ضرورة الذهاب في هذا الاتجاه إلى شراكة شاملة حقيقية.

أما المشكلة الملحة، وذات الأولوية، فهي مشكلة الضفة الغربية والقدس، حيث يستشري الاستيطان والتهويد بلا حدود، ويتحكم بلا رادع، والأنكى، يمارس التنسيق الأمني الذي يحمي، عملياً، الاحتلال والاستيطان، وذلك بالرغم من الإجماع الفلسطيني على رفضه والمطالبة بوقفه (عدا موقف عباس المنفرد منه حتى الآن).

هنا يكمن الخلل في تناول موضوع الانقسام والمصالحة، حيث ذهب التركيز إلى الوضع في قطاع غزة، وعودة حكومة رام الله إليه، وما نشأ فيه من حالة مقاومة مسلحة وأنفاق، فضلاً عن التعميس خارج الصحن، وهو معالجة الموضوع من خلال إجراء انتخابات للمجلسين التشريعي والوطني وللرئاسة، وهي التجربة التي ولدت الانقسام، فكان الدواء "بالتي كانت هي الداء".

بكلمة، كان الخلل الأشد، والذي لم يزل مستمراً، هو التركيز على الوضع في قطاع غزة، بدلاً من التركيز على الوضع في الضفة الغربية والقدس، حيث الاحتلال والاستيطان، وحيث التنسيق الأمني.

هذا التناول المقلوب على رأسه لموضوع الانقسام والمصالحة هو السبب في كل ما جرى من فشل لمفاوضات إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة. فهو سبب الإدمان على تجريب المجرب، فقد كان حفرًا في الحفرة التي مثلت الانقسام، الأمر الذي جعل المصالحة غير ممكنة، ولم يسمح بطرح بديل إيجابي تعويضي عنها.

إن التركيز على مشكلة الاحتلال والاستيطان في القدس والضفة الغربية وإعطاءها الأولوية على ما نشأ من انقسام، سوف يطرح ضرورة تشكل وحدة وطنية تشمل كل الفصائل، وتشمل قطاع غزة والضفة والقدس، وتوحد كل الشعب الفلسطيني، والرأي العام العربي والإسلامي والعالمي لدعم انتفاضة شعبية سلمية؛ لا تتوقف حتى دحر الاحتلال وتفكيك المستوطنات بلا قيد أو شرط.

التحولات الفلسطينية بين الانقسام والصفقة

بهاء أبو كروم . ٢٠١٩/١/١٥

تواجه القيادة الفلسطينية استحقاقاً مفصلياً تتشابك فيه ثلاثة مؤثرات: صفقة الرئيس الأميركي دونالد ترامب والتوازن الدولي المرافق لها، الإنقسام الداخلي وأبعاده المرتبطة بالصراع الإقليمي، وإعادة بناء منظمة التحرير والمؤسسات الداخلية المرتبطة بالخيارات المصيرية.

ولعل السؤال عن قواسم مشتركة يمكن أن يتوحد حولها الموقف الفلسطيني في ظل تلك التحديات أصبح يرتبط بما ستؤول إليه نتائج المسارات الإقليمية والدولية والموقف العربي من كل ذلك. وفي العنوان العام فقد توحد الفلسطينيون في مواجهة مشروع ترامب كلٌ بطريقته وأدواته، لكن فعلياً ذلك بقي في حدود العجز عن ترجمته داخلياً.

وبالعكس فنجاح الفلسطينيين في مواجهة مشروع ترامب قابله فشل في إنهاء الإنقسام وانتقال التركيز إلى احتواء تداعيات ذلك بعدما كان النقاش الداخلي يدور حول جدوى الخيارات المتاحة والبحث عن استراتيجيات جديدة بعد تراجع فرص حلّ الدولتين. وكان الموقف من "أوسلو" يقع في القلب من هذا النقاش، أتعلق الأمر بمكاسب تآكلت مع الوقت أم بخسائر تمثلت بانسداد أفق الحل وتفاقم الاستيطان الذي غير معالم الاتفاق. لكن كل هذا النقاش أبعده شراسة التحديات التي تعرض لها الفلسطينيون وتفاقم الصراع الداخلي وتبدد الخيارات المتاحة أمام استعادة وحدة المؤسسات الفلسطينية.

ولا شك أن محاولات مصر المتكررة لإنتاج مصالحة حقيقية بين حركتي «فتح» و«حماس» لا زالت تصطدم بكثير من العوائق التي تعكس جزءاً من مشهد الاصطفاف الإقليمي. وقد افترضت مقاربة ترامب وصهره في البداية أن المصالحة قد تُيسّر لهم تمرير الصفقة وعلى أثر ذلك تقدّمت الجهود المصرية وصولاً إلى إبرام اتفاق القاهرة (١٢ أكتوبر/تشرين أول ٢٠١٨)، لكن رفض الرئيس أبو مازن للصفقة وذهابه بعيداً في رد الفعل على نقل السفارة الأميركية إلى القدس أعادت تحويل المقاربة الأميركية الإسرائيلية نحو تعزيز الانقسام وتوظيفه في خدمة الصفقة.

استعصاء المصالحة يعني أن يصبح التعايش مع هذا الانقسام بمثابة الأمر الواقع الذي تستغله إسرائيل في مصلحتها البعيدة المدى، والأخطر من هذا كله أن ذلك يعطي إشارة قوية لانقسام جيو سياسي مُستدام يتكفل بإنهاء معالم القضية برمّتها، وذلك لأن فصل غزة عن الضفة هو المدخل الأساسي لفرض صفقة ترامب، أو أي تسوية تشبهها، على الفلسطينيين وإنهاء حق اللاجئين بالعودة وتصفية مسألة القدس، وأيضاً كسياق يتماهي مع تشطي الوقائع الجيوسياسية في كل المنطقة. من هنا تبرز الحاجة إلى إنهاء الانقسام باعتباره المعبر الطبيعي للتصدي لتجزئة الحل ولعدم تحويل غزة إلى دولة فعلية ذات شرعية مستقلة عن منظمة التحرير، أو صاحبة قرار منفصل عن الضفة الغربية، وذلك في ظل استمرار إسرائيل والولايات المتحدة في تقويض وإضعاف مقومات الدولة هناك بموازاة تسويق الحل الإقتصادي والأمني في غزة.

والخوف من انحلال فكرة الدولة الفلسطينية الواحدة، التي تجمع غزة والضفة وتحتضن الداخل والشتات، هو خوف حقيقي في ظل التركيز على قطاع غزة كأساس لدولة فلسطينية في حين يُصاغ للضفة الغربية، التي تختزن الأبعاد التاريخية والثقافية للصراع مع العدو، أفكاراً تشبه حكم السكان الذاتي أو الكونفدرالية أو غيرها من المقترحات. الذهاب بعيداً في ذلك هدفه أن تصل القيادة الفلسطينية إلى خيار يتشكل أمامها كأمر واقع، وبأيدي فلسطينية أحياناً. وفي ظل الاستقطاب الإقليمي الذي يرخي بظله على الفلسطينيين ويؤجج الخلاف الداخلي فذلك يمكن أن يعيدهم إلى مربع القرار الذي يتجاوز رأيهم، ويزجهم في المدى الإيديولوجي وصراع المحاور الذي يستثمر تضحياتهم ويذيب شخصيتهم المستقلة التي تشكلت عقب الانتقال إلى الداخل. طبعاً كل ذلك بعنوان الحل الإقليمي للموضوع الفلسطيني بعد إنهاك كل الأطراف وبحضور مباشر للقوى العظمى في المنطقة.!

لقد راهن الرئيس الأميركي دونالد ترامب على ترهل رئاسة محمود عباس الذي ظهر أنه لن ينهي حياته السياسية باستسلام مهين لشعبه وأمتة. وذهب ترامب بعيداً في قضية القدس من دون أن تواكبه دول العالم وبقيت خطواته معزولة وجرب ضرب وكالة غوث وتشغيل اللاجئين وراهن على حاجة العرب للولايات المتحدة في مواجهة إيران كعامل ضاغط على الفلسطينيين. الرئيس ترامب تعاطى مع القضية الفلسطينية بالمقلوب وعزز حاجة الفلسطينيين إلى أبو مازن الذي اكتسب مصداقية استثنائية في قيادة هذه المواجهة وعززها باعتماده دبلوماسية ناشطة أربكت الإدارة الأميركية وأبعدتها عن الاستقراء برعاية التسوية. وبقي الموقف الرسمي لأهم الدول العربية يقضي بعدم تجاوز الإرادة الفلسطينية في أي مشروع يُطرح عليهم. لقد تلقى ترامب عدد من الخيبات التي تُحسب كإنجاز للقيادة الفلسطينية لكن كيف تم استثمار ذلك داخلياً؟

وحركة «حماس» على طريقتها شغلت الاحتلال في غزة وحققت إنجازات أربكته حتى على المستوى السياسي الذي تسبب باستقالة وزير الدفاع والدعوة لانتخابات مبكرة، لكن كيف تم استثمار ذلك داخلياً في الساحة الفلسطينية؟

تُمثل العودة إلى تفعيل مؤسسات منظمة التحرير خياراً جدياً في هذه المرحلة بالرغم من المآخذ على شكل المشاركة وحجمها في الاجتماعات التي عقدتها المنظمة خلال العام الماضي. فإعادة إحياء المؤسسات التمثيلية لمنظمة التحرير هي بمثابة التعويض الطبيعي لتآكل مؤسسات السلطة وتعطُّل العملية الديمقراطية، وهي الإطار الذي يمكن عبه تجاوز الانقسام. فالمنظمة هي مصدر الشرعية الشعبية التي انطلقت في ظلها الثورة وصولاً إلى فكرة الدولة الواحدة، وهي جوهر المسار القانوني الذي عزز شكل العضوية الفلسطينية في الأمم المتحدة، وهي القلب التمثيلي الذي يجمع النسيج الفلسطيني في الداخل والشتات. والواقع أن المآخذ التي تعيق انخراط الجميع في الإطار السياسي للمنظمة تبدو شكلية في هذه المرحلة الدقيقة من عمر القضية الفلسطينية، ولا شك أن كل هذه المآخذ قابلة للحل.

معبر رفح في حصة كل طرف

عدلي صادق . العرب . ٢٠١٩/١/١٥

كان انتظام فتح معبر رفح، منذ أن تسلمت السلطة الفلسطينية الرسمية إدارة الجانب الفلسطيني من المعبر، محصلة توافق نسبي، مصري إسرائيلي أميركي على فتحه. وخلال السنوات التي لم ينتظم فيها فتح المعبر، واقتصار سبب فتحه استثنائياً على السبب الإنساني، كان المنظور المصري بالنسبة للمنفذ البري، يلتزم إجراء الإغلاق، منعاً لأن تنتفي عن قطاع غزة صفة الأراضي المحتلة.

فإن كانت عملية إعادة الانتشار لم تُبق أية قوات داخل غزة، فإن الاحتلال في الواقع، يحاصر ويتحكم حتى في تسجيل المواليد وإصدار بطاقات الهوية للغزيين، ولا زالت عُمَلته هي المتداولة في غزة، والبنوك في غزة موصولة بالنظام المصرفي الإسرائيلي. لذا كانت الحصة تقول، عند فتح المعبر بترتيبات مصرية - فلسطينية فقط، لا تراعي حقيقة أن غزة تقع تحت الاحتلال؛ سوف تتأسس جغرافيا سياسية ثالثة غير متفق عليها وتفصل غزة عن الضفة.

وستكون هذه الجغرافيا السياسية الغزية، منذورة لجماعة "الإخوان" وحركة حماس، وهذا ما لا يقبل به المصريون، ويدمر المعادلة الفلسطينية الواحدة. فالجغرافيا السياسية المستقلة، لم تتحقق للفلسطينيين في الضفة على الحدود الأردنية الفلسطينية. وعند افتعالها في غزة، ترتسم نوايا تأسيس حالة كيانية منفصلة في غزة، وهذا ما يحرص المصريون على تحاشيه لأسباب كثيرة، منها ما هو أمني وما هو سياسي، وما هو تاريخي يتعلق بانخراطهم في القضية الفلسطينية وفي حروب المنطقة.

المصريون عندما أغلقوا المعبر، وكانوا يفتحونه استثنائياً، قبل أن يستلم المسؤولية فريق من موظفي السلطة الفلسطينية الرسمية؛ كانوا ينتظرون إنجاز المصالحة، لكي يفتح المعبر وفق اتفاقية أوصلو لإعلان المبادئ، مضافاً إليها اتفاق المعابر للعام ٢٠٠٥ وأن يكون الطرف الفلسطيني في هذه المحاولة حاضراً وممثلاً في شرطة السلطة الرسمية. فعندما انسحبت إسرائيل من قطاع غزة من جانب واحد، في أغسطس ٢٠٠٥ كان آرييل شارون قد سجل المحاولة الإسرائيلية الأولى لفصل غزة.

وكانت إسرائيل تفترض أن شهوة الاستقلال الفلسطينية ستدفع في اتجاه فتح المعبر مع مصر مباشرة دون تدخل إسرائيلي. وشارون وقتها كشف عن نواياه وأبلغ الطرف المصري أن فتح المعبر مع قطاع غزة دون رقابة إسرائيلية، معناه أن حدود إسرائيل الأمنية المباشرة تبدأ عند حدود غزة مع النقب، وستقطع الصلة بين غزة والضفة في حال فقدت إسرائيل دورها الأمني على المعبر.

عندئذٍ ذهب الأطراف الثلاثة الفلسطينية والإسرائيلية والمصرية في نوفمبر ٢٠٠٥ إلى اتفاقية المعابر، التي كرس الطرف الأوروبي وسيطاً رقابياً حاضراً في معبر رفح، لضمان نفاذ الشروط والضوابط والمعايير التي تنظم حركة المرور من وإلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبهذا كانت الاتفاقية تنطلق من فرضية أن قطاع غزة لا زال محتلاً.

يومها، قيل في ديباجة الاتفاقية إنها أبرمت "لدعم التطور الاقتصادي السلمي وتحسين الوضع الإنساني على أرض الواقع"، أي إنها تعاملت مع واقع استثنائي فيه احتلال من الناحية الاستراتيجية، ولا يُرى جنود الاحتلال في شوارع غزة، من الناحية العملية، بينما المسافات بالمعايير الميدانية قصيرة. وكانت في تلك الاتفاقية التزامات على الحكومة الإسرائيلية وعلى السلطة الفلسطينية، وتولت اللجنة الرباعية الدولية المساعدة على التنفيذ من خلال التواجد الأوروبي على المعبر.

وجاء انقضاؤ حماس على النظام السياسي الفلسطيني في صيف العام ٢٠٠٧ وإنهاء سيطرة السلطة الرسمية على قطاع غزة، سبباً في استمرار إغلاق المعبر وفتحه استثنائياً للحالات الطارئة والإنسانية. وفي تلك الفترة حاولت حماس الظفر باعتراف مصري بسلطاتها الأمنية على المعبر، ولم يتأت لها ذلك لأن المسألة تتعدى الخيار المصري وحده. فقد كان الإسرائيلي حاضراً وجاهزاً في أية لحظة، لأن يُنهي وضع غزة باعتباره جزءاً من الأراضي الفلسطينية ومنفتحاً عليها، وكان الأميركيون -بالطبع- يساندون الموقف الإسرائيلي.

ومع استمرار المصريين في جهودهم لتحقيق المصالحة الفلسطينية، لكي يعود وضع غزة إلى حالته الطبيعية سياسياً ولوجستياً، كجزء من النطاق الجغرافي الفلسطيني للعملية السلمية المفترضة؛ تصرف الطرفان العباسي والحمساوي بغير منطق وبغير رؤية استراتيجية لأي منهما، فطال أمد معاناة سكان غزة، مع طول أمد الانقسام. حماس أنكرت في البداية، مشروعية العملية السلمية التي جاءت إلى الحكم من خلالها، بل أنكرت وجوب التهذئة ودعت إلى المقاومة الفورية، وجعلت غزة منصة إطلاق صواريخ ومنبراً للإعلان عن المقاومة الهجومية. بل إن حكومة حماس نفسها أعلنت التزامها ببرنامج المقاومة، وكل هذا كان يناسب نوايا إسرائيل العدوانية. وأصبحت غزة محشورة بين المقاومة وبرنامج المقاومة، إلى أن وصل الفلسطينيون جميعاً في غزة وفي طبيعتهم حماس نفسها، إلى وضعية التزام المقاومة الدفاعية ونشاندان كف شر الاحتلال، والتزام تفاهمات التهذئة، وتأثيم إطلاق الصواريخ، والتذكير بخروقات العدو وطلب تدخل الوسطاء.

في هذا الخضم كان المصريون لا زالوا يحاولون رأب الصدع الفلسطيني وتحقيق المصالحة، وكانت الحركة خطوة إلى الأمام وخطوتين إلى الخلف. في الخطوة الأمامية تسلمت شرطة السلطة الرسمية العمل في معبر رفح وهي غير مسلحة. وفي الخطوتين اللتين إلى الوراء، ظلت سيطرة هذه الشرطة، في حدود مبنى المنفذ الحدودي، وتولت قوى حماس الأمنية سلطاتها من عند البوابة إلى داخل القطاع. وقيل إن ضغوطاً مورست على العاملين في داخل المبنى، لا سيما بعد عودتهم من نوبات عملهم. وهذا غير مستبعد عن حماس التي تحدد أسماء المسافرين وتعد القوائم وتتولى ترقيم الحافلات.

وفي سياق محاولات تحقيق المصالحة، ظهر التعنت من قبل محمود عباس، وظل المصريون يحاولون معه وهو يشترط نزع سلاح الدفاع عن النفس من قوة المقاومة، وهذا شرط لا يقبل به أي فلسطيني. واعتمد رئيس السلطة منطق التمكين من الباب إلى المحراب، بينما هو يتعايش مع اللاتمكين في جوار بيته في رام الله.

فقد بدا واضحاً أن الرجل لا يريد مصالحة وأنه لم يكن يريد لها في أي وقت. الفارق أن رفض المصالحة في السنوات السابقة، كان من الطرفين بسبب أوهام كل منهما وحساباته الخاطئة، أما في الفترة الأخيرة فقد تراجعت

حماس عن معظم أوهامها، ولم تعد السبب الرئيس في فشل المصالحة. فرئيس السلطة يريد أن ترضخ وتسلم سلاحها، ولمن؟ لمنظومة حكم دمرت مؤسساتها بأيديها، وظل عباس يديرها بمساعدة الحاشية، بلا استناد إلى قانون أو إلى وثيقة دستورية.

بقي القول إن شرطة السلطة الرسمية عندما حلت في معبر رفح، كانت تسهل على المسافرين العبور إلى الجانب المصري باحترام. أما رحلة المسافرين إلى القاهرة، فقد كانت في انتظار تفاهات بين رئيس السلطة الرسمية والدولة المصرية، تنهي المعاناة الفلسطينية في السفر والعودة، وهذا ما لم يفعله عباس تحاشياً لأن يكون مثل هذا الجهد المحترم، جزءاً من سياق محترم للمصالحة الفلسطينية عبر الوساطة المصرية.

التجمع الديمقراطي: ممنوع الفشل هذه المرة

هاني المصري . مركز مسارات . ٢٠١٩/١/١٥

أُعلن مؤخرًا عن تأسيس التجمع الديمقراطي على أمل أن يجسد القطب الثالث الذي طال انتظاره، والمطلوب منه أن يكسر الاستقطاب الثنائي الحاد، الذي أدى إلى الانقسام، ومواصلته، وتعميقه. هناك أفق أمام التجمع للعب دور أساسي، وذلك بحكم المأزق الشامل الناجم عن الانقسام والاستقطاب، وغياب الرؤية والإستراتيجية القادرة على توحيد الشعب وتحقيق أهدافه وحقوقه الوطنية. ومبعث الأمل بإمكانية نجاح التجمع أن ما نسبته ٣٠-٥٠% من الفلسطينيين وفق مختلف الاستطلاعات والتقديرات لا يؤيدون حركتي فتح وحماس، ولو وجدوا حزبًا أو تجمعًا جديدًا يلبي طموحاتهم ومطالبهم ويدافع عن قضيتهم فسيديمونه بقوة. المؤمل أن ينجح التجمع هذه المرة بعد الفشل الذي وصل إليه في المرات السابقة، وربما تكون هذه الفرصة هي الأخيرة، ومعياري نجاحه يكمن في عدم بقاء هامش كبير لديه للمناورة، مما قد يساعد على تقديمه نموذجًا آخر جديدًا في القول والعمل، في السياسة، وفي تناول مختلف القضايا، لكي يحدث التوازن المطلوب، ويلعب دورًا شبيهًا بالدور الذي لعبه "الرياعي التونسي" الذي أنقذ تونس من مصير شهدته بلدان الربيع العربي.

متطلبات وشروط النجاح

أولًا: مراجعة التجارب السابقة، واستخلاص الدروس والعبر، فمن دون ذلك سيلاقي التجمع مصير سابقه. فالناظر إلى البيان التأسيسي يرى أن القضايا الواردة فيه شاملة، وتنفع لتشكيل حزب وليس لائتلاف فقط، فما يجمع القوى والشخصيات المنضوية بالتجمع كثير جدًا، ويؤسس لنجاح التجربة الجديدة، شريطة أن يحافظ على استقلاله ولا يخضع لتهديدات طرفي الانقسام ولا يستجيب لإغراءاتهما. إعطاء الأولوية للمصالح والمواقف الفردية والفئوية والفصائلية على حساب المصالح والمواقف المشتركة السبب الأول الذي أدى إلى الفشل سابقًا. فالتسابق على الوزارة وعلى الفصيل الثاني وعضوية اللجنة التنفيذية والمجلسين الوطني والمركزي ووظائف السلطة وامتيازاتها، والحصول على الحصص المالية وغير المالية، هو عنوان الفشل السابق.

وفي هذه المرة يجب أن يكون الأمر الحاسم ليس من يتحدث في المؤتمر الصحافي أو المؤتمر أو المظاهرة أو ما من يمثل التجمع في هذا المجال أو ذلك، وإنما مضمون العمل والحديث، وهل يعبر عن المشترك أم الخاص. فليس مقبولًا أن نقرأ البيان التأسيسي فنعجب به كثيرًا، ونستمع بعد ذلك للكلمات من القوى والشخصيات، ونجد كل واحد "يغني على ليله"، فمنذ البداية لا بد من التقييم المستمر والمساءلة والمحاسبة لزيادة فرص النجاح.

ثانيًا: هل التجمع قطب يساري يجمع اليساريين فقط، أم وطني له بعد ديمقراطي يهدف إلى جمع كل الوطنيين اليساريين وغير اليساريين، حتى لو كان اليسار هو المحرك له؟

هناك دعوة في البيان التأسيسي لكل من يوافق عليه إلى الانخراط في التجمع من دون حصرهم في اليساريين، ولكن في الكلمات التي أُلقيت في الاجتماع التأسيسي، والتحليلات والتفسيرات التي قدمت بعد ذلك، هناك تباين واضح بين القائمين على التجمع بين من يعتبره قطبًا يجمع اليسار وبين من يعتبره وطنيًا ديمقراطيًا بالمعنى الواسع للكلمة.

هذه القضية وغيرها من القضايا لا بد أن تخضع لنقاش عميق وموضوعي لحسم مسألة أي تجمع نريد، وأي تجمع نحتاج: يساري أم وطني؟

هذا التباين له صلة بموقف التجمع ومكوناته من حركة فتح وبرنامجها ومواقفها، وهل ما زالت كما كانت أم الوطنية الفلسطينية، أم اختلطت الأمور عليها بعد أوسلو وتأسيس السلطة التي ذابت فيها "فتح"، إذ لم يعد يدرك أحد متى وكيف تبدأ "فتح" بوصفها حركة تحرر وطني ومتى تظهر كسلطة مقيدة بقيود الاحتلال. وأيضًا هذا الموقف له علاقة بموقفه من حركتي حماس والجهاد، ومدى الاتفاق على تقييم نقاط الاتفاق والخلاف معهما، ورؤيته لمدى تحمل "حماس" للمسؤولية مع "فتح" عن وقوع الانقسام واستمراره، وبالتالي عن وصول القضية إلى الوضع الخطر الذي تجد نفسها فيه.

إجابتي المتواضعة عن سؤال الحاجة إلى تجمع يساري أم وطني تستند إلى التشخيص لطبيعة المأزق الذي تواجهه الحركة الوطنية الفلسطينية في هذه الفترة، وهل هي بخير وينقصها تشكيل قطب يساري، أم أنها تتراجع وتتآكل وتواجه خطر الانهيار؟

قبل أوسلو ونتائج الكارثية، وقبل الانقسام وفواجهه، وقبل صفقة القرن والمخططات الإسرائيلية التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية بمختلف أبعادها؛ من المفهوم أن تكون الأولوية لتشكيل قطب يساري، أما الآن فالقضية والشعب والأرض في خطر، ويجب أن يتداعى كل الوطنيين على اختلافاتهم، بمن فيهم أعضاء "فتح" و"حماس"، للعمل من أجل إنقاذها.

ثالثًا: لا يكفي البيان التأسيسي على أهميته البالغة كنقطة بداية، إذ لا بد من وضع خطة عمل ملموسة وبلورة الاتفاق على بعض القضايا المهمة والحساسة، التي يهدد عدم الاتفاق عليها التجمع بالفشل مجددًا.

ومن هذه القضايا الموقف من الانقسام وكيفية إنجاز الوحدة، فلا تكفي الدعوة لإنهائه ولتطبيق الاتفاقات وحصرها في اتفاق القاهرة ٢٠١٧، وإنما هناك حاجة لخطوات ملموسة وآليات عمل.

وكذلك المشاركة في مؤسسات منظمة التحرير، فعلى الرغم من الاتفاق الأساسي والمهم بين مكونات التجمع على أن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد ورفض البدائل عنها، إلا أنها قضية يجب التوقف عندها للتوصل إلى اتفاق بشأنها.

فهناك في التجمع من شارك في المجلسين الوطني والمركزي، ويشارك في اللجنة التنفيذية، وهناك من شارك في المجلس الوطني وقاطع "المركزي" ويشارك في اللجنة التنفيذية، وهناك من قاطع المجلسين الوطني والمركزي و"التنفيذية". فالمطلوب عدم تجاهل الأمر والسعي للاتفاق على معايير وأسس وشروط المشاركة أو المقاطعة التي يجب ان تكون فاعلة في كلتا الحالتين.

فإذا كانت المشاركة ذات جدوى رغم تجويف مؤسسات المنظمة وتفصيلها على مقياس شخص واحد وليس "فتح" لأن مقياس "فتح" واسع، فليكن ذلك، ولكن على المدافع عن هذا الموقف تقديم حجته وبرهانه، وكذلك الذي يدعو إلى المقاطعة عليه أن يفسر موقفه ليس بالقول فقط إن لديه قراراً في اللجنة المركزية أو المكتب السياسي لحزبه. نفس الشيء ينطبق على الموقف من المشاركة في الحكومة، خصوصاً التي يمكن تشكيلها في المدى المباشر، فلا يعقل أن تكون فصائل أو شخصيات من التجمع مشاركة في الحكومة وأخرى مقاطعة، ومن يتبنى ما هو وارد في البيان التأسيسي يجب ألا يكون جاهزاً للمشاركة في أي حكومة حتى لو جاء تشكيلها ليزيد طين الانقسام بلة.

وكذلك مسألة المشاركة في الانتخابات القادمة، إذ لا بد أن توضع منذ الآن على طاولة الحوار للاتفاق على شروط ومتطلبات إجراء انتخابات حرة ونزيهة وتحترم نتائجها وتكون خطوة لإنهاء الانقسام لا تعزيزه، ولا بد من تدارس هل المطلوب انتخابات رئاسية وتشريعية تمتد بعمر الفترة الانتقالية واتفاق أوسلو، أم المطلوب الالتزام بانتخابات برلمان ورئاسة الدولة الفلسطينية، أم اعتماد التوافق في حال تعذر إجراء الانتخابات؟ رابعاً: إذا لم يأخذ التجمع نفسه على محمل الجد فلا أحد سيأخذه بجديته، أي عليه أن يعي ويتصرف على أساس أنه يهدف إلى إحداث فرق جوهري في المعادلة الفلسطينية القائمة وليس الحصول على مجرد حصة أكبر. على سبيل المثال، المظاهرة الأولى التي نظمها كانت أقل من المتوقع ومن إمكانيات التجمع على الحشد، مع أن الحشد في القطاع كان أكبر من الضفة، إضافة إلى الغياب الملحوظ للشباب فيها. وهذا الأمر يجب أن يُدرس ويُعالج لا أن يمر عليه مرور الكرام.

وأخيراً، على التجمع الاهتمام بقضايا الناس الحياتية والمعيشية وتصدر الدفاع عن حقوق الفئات المختلفة، مثل قانون الضمان، حيث قال لي أحد المشاركين في المظاهرة لو تضمنت موقفاً من قانون الضمان لحشدت أعداداً أكبر.

ما سبق ملاحظات أولية هدفها زيادة فرص نجاح التجربة، لأنها كما قال الشهيد القائد أبو علي مصطفى عن تجربة سابقة "ممنوع الفشل هذه المرة" التي ربما تكون آخر مرة.

خطاب بومبيو وصفقة القرن

داليا سعودي . الشروق . ٢٠١٩/١/١٥

قبل أن يأتي وزير الخارجية مايكل بومبيو إلى القاهرة، في إطار جولة سريعة طاف خلالها بعواصم عدة في الشرق الأوسط، كان معلوماً أنه جاء ليلقي الخطاب المضاد لخطاب أوباما الشهير الذي ألقاه الرئيس الأمريكي السابق في جامعة القاهرة عام ٢٠٠٩. كان معلوماً أن ثمة أزمة داخلية تعاني منها الإدارة الأمريكية مع الكونجرس الذي اكتسحته أغلبية ديمقراطية في الانتخابات النصفية، رفضت تمويل الجدار الذي يريد الرئيس ترامب أن يبنّيه على الحدود مع المكسيك، وتمسكت بموقفها حينما فرض ترامب على الحكومة إغلاق مستمر حتى الساعة، هو الأطول والأكثر كلفة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية. كان معلوماً أن ثمة أزمة ثقة داخلية تطال رئيساً تلاحقه شبهة التخابر مع روسيا لإنجاح حملته الانتخابية، ولا تنفك دائرة الاتهام تضيق من حوله كل يوم مع قرب اكتمال أوراق المحقق الفيدرالي روبرت مولر، وإدانة المقربين من الرئيس الواحد تلو الآخر، وتعالى دعوات عزله على ألسنة نوابٍ وبأقلام الصحافة.. كان كل ذلك معلوماً. وكل قراءة لا تعي هذا السياق المتأزم لخطاب ممثل دبلوماسية هذه الإدارة المأزومة ستكون بالضرورة قراءة لا تعي بواعث الخطاب ومحرك أصحابها وسباقهم المستميت مع عامل الوقت.

في لحظةٍ قرر فيها الرئيس الأمريكي سحب قواته من سوريا، ترتبت عليها استقالة وزير الدفاع المدوية، واستمر معها قفز المنسوبيين إلى الإدارة من سفينة الإدارة، وبدأت فيها أمريكا وكأنها تتخلى عن حلفائها التقليديين، وبدأ فيها الانسحاب العسكري وكأنه إقرار بصحة الرؤية الانسحابية التي اعتنقها أوباما في الشرق الأوسط، جاء خطاب بومبيو في الجامعة الأمريكية بالقاهرة ليؤكد أن ترامب ليس أوباما.

حقيقاً أن البديهيّات لا تستحق برهنة، لكن بالنسبة لرئيس يحمل هوساً نفسياً بمغايرة سلفه والانقلاب عليه، اقتضت تلك اللحظة التي بدا فيها خياره العسكري متفقاً مع رؤية غريمه أن يرسل ممثل دبلوماسيته للطواف بعواصم الشرق، والانخراط في برهنة البديهي وتفسير أوجه المغايرة. وبهذا الصدد، كتب الدبلوماسي الأمريكي المخضرم أرون ديفيد ميلر: «طوال خمسة وعشرين عاماً عملتُ خلالها مع ست إدارات رئاسية، سواء جمهورية أو ديمقراطية، لم أر قط إدارة مهووسة إلى هذا الحد بتعريف نفسها انطلاقاً من مخالفتها لنجاحات وإخفاقات الإدارة التي سبقتها؛ فهي بقدر ما ترى في إيران عدوها الأكبر في الخارج، تبدو وكأنها اتخذت من أوباما عدوها الألد في الداخل».

هكذا جاء خطاب بومبيو مهاجماً أوباما دون أن يسميه، إمعاناً في ازدراءه، معتمداً رؤية تعود لافتراض صورة العالم بالأبيض والأسود، على طريقة جورج دبليو بوش، أو على طريقة أسامة بن لادن الذي قسم العالم إلى فسطاطين: أهل الخير وأهل الشر. وهي رؤية لا تتسق مع مساحات اللون الرمادي التي باتت تغطي وجه العالم وتكاثفت في شرقنا الأوسط بصورة حادة. رؤية جسدها كل حرف في الخطاب وفاض بها العنوان الذي اختاره

يومپيو له: «قوة من أجل الخير: تعزيز وجود أمريكا في الشرق الأوسط». فهل تتسق هذه الرؤية مع ما عُرف من التاريخ الأمريكي؟ هل جسدت السياسة الأمريكية منذ نشأتها هذه القوة النازعة إلى الخير؟

في دراسة أجراها الباحث جار سميث عام ٢٠٠٦، استنادا إلى دراسة أجراها عام ١٩٩٣ معهد الدراسات التابع للكونجرس (CRS)، اعتمادا على الوثائق المتاحة في أرشيف مركز الدراسات التاريخية بالبحرية الأمريكية، يقول سميث: «خلال المائتين وثلثين عاما التي تمثل عمر الولايات المتحدة الأمريكية، هناك فقط ٣١ سنة كانت فيها القوات الأمريكية غير مشتبكة في نزاع عسكري خارج الوطن». بعبارة أخرى، يشغل السلام حيزا لا يتعدى ١٣% من تاريخ الولايات المتحدة. ووفقا لنفس الدراسة، فإن من بين الـ ١٩٢ دولة المنتمية إلى الأمم المتحدة، تعرضت ٦٤ دولة منها إما إلى الهجوم، أو الغزو، أو الاحتلال، أو «التنظيف الأمني»، أو قلب النظام من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

هكذا، يبدو قَدْرُ الإمبراطورية الأمريكية منذ نشأتها وكأنه مرتبطٌ بالبحث المستمر عن عدو خارجي، وتلك خطيئة الإمبراطوريات كما قال أفلاطون. ففي البدء، كان العدو هو بريطانيا، ثم الهنود الحمر، ومن بعدهم المكسيكيون، ثم الإسبان، ثم اليابان، فالألمان، والطيالان. ومن بعدهم الكوريون، فالكوبيون، فالفيتناميون، ثم كان من بعدهم السوفييت، ثم العراقيون ثم أفغان طالبان، ثم عصابات باشتونستان وباكستان، ثم عصابات داعش التي خرجت من فجائها السرية مرتدية وجه الوحش الكامن في الدهايز المظلمة من ثقافتنا، ومن بعدها اليوم أو معها إيران. هذا هو قدر أمريكا الذي لم تستطع الإفلات منه، أن تجدد صورة العدو باستمرار، لكي تتواصل ممارستها للقوة، ولكي تستمر مصانع السلاح في الدوران.

إن ما يصنعه يومپيو بخطابه اليوم هو عملية إحلال لعدو العرب التاريخي، مستغلا مخاوف حلفاء أمريكا في المنطقة من مطامع إيران التوسعية، ومعقفا فجاج الطائفية الحافلة بالألغام الحقيقية. إن المعنى الأول بخطاب يومپيو في القاهرة ليست مصر وليس العرب، بل هي إسرائيل التي يرسل إليها ترامب في لحظته المأزومة برسائل تطمين واستغاثة، باعثا الإشارة ببطلان كل ما جاء في خطاب سلفه من مطالبة بحل الدولتين، وإدانة للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، واعتراف بمعاناة الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال، وبحق الفلسطينيين المشروع في الوجود، وفي الكرامة، وفي إقامة دولتهم.

إن كل تلك الأفكار التي حفلت بها أدبيات خطاب أوباما في أعوام حكمه، حتى وإن بقيت محض أدبيات بلاغية لم تَرِ النور وسط قرارات إدارته البراجماتية، سعى خطاب يومپيو إلى نسفها في خطابه بالقاهرة، بالاكتفاء بالتلميح إلى أن السلام بين إسرائيل والفلسطينيين سيأتي ثمرة «للضغط» الأمريكي من دون الإفصاح بالطبع عن صور هذا الضغط، والطرف أو الأطراف التي ستعرض لهذا الضغط، التي بالطبع لن تكون بينها إسرائيل، التي أسهب في إرسال رسائل التأييد الواضح لها على امتداد خطابه. «لقد وعدنا ووفينا»، هكذا قال. «فقد وعد

الرئيس ترامب فى حملته بالاعتراف بمدينة القدس مقرا للحكومة الإسرائيلية، وعاصمة لدولتها. وفى مايو الماضى، نقلنا السفارة الأمريكية إلى هناك».

أحسبُ أن صفقة القرن كامنةٌ فى هذه العبارة، وماثلةٌ فى هذا الخطاب. وهى لا تتمثل بالضرورة فى «تبادل أراضٍ» بقدر ما تتلخص فى «تبديل رؤى». على الأقل فى المراحل الأولى منها.

هذا هو خطاب بومبيو الذى يترد إلى رؤية أمريكا القوية قائدة العالم التى يؤمن بها ترامب ولا يستطيع التعبير عنها بحصيلته اللغوية الرثة، بل هى الرؤية التى يناقضها فى بعض الأحيان للتماشى مع مواعامت مصالحه، بالتصريح مثلا بأن أمريكا يجب ألا تلعب دور الشرطى فى العالم والاهتمام بشئونها الخاصة. وهى رؤية تتناقض فى واقع الأمر مع نوايا رئيس زئبقى أدرك بحاسته التجارية ضرورة الانسحاب من مصيدة الشرق الأوسط من دون أن يبدو مشابها لرؤية سلفه وغريمه اللدود، ومن دون أن يبدو مخيبا لآمال إسرائيل التى أغضبها إعلانه الانسحاب من سوريا. لكن فيما وراء الخطاب، تبقى دبلوماسية الإدارة الأمريكية الحالية عرجاء. فبعد عامين كاملين فى السلطة، ما زالت تلك الإدارة تفتقر لوجود سفراء فى ستة من البلدان التى طاف بها وزير الخارجية الأمريكى وفى ثلاثة غيرها من بلدان الشرق الأوسط. ومازال نصف أعضاء الوفد المرافق لسيادته لا يحصلون على رواتبهم بسبب غلق الحكومة والأزمة المستحلة مع الكونجرس. وما زالت التحقيقات الفيدرالية تضيق الخناق على الرئيس.

وكلها إشارات تدعو الحكام العرب إلى التريث وإلى عدم المسارعة إلى القبول بما لا ترضى عنه الشعوب.

داليا سعودي كاتبة وأكاديمية مصرية حاصلة على جائزة الصحافة العربية

قراءة إسرائيلية لخطاب بومبيو بالقاهرة.. ماذا عن إيران؟

أحمد صقر . عربي ٢١ . ١٥ / ١ / ٢٠١٩

تناولت صحيفة عبرية، أهم المضامين والدلالات التي حملها الخطاب الذي ألقاه وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو مؤخرا في جامعة القاهرة، مشيرة إلى إمكانية ولادة "صيغة مصغرة" من حلف الناتو برعاية وهيمنة أمريكية.

ونوهت صحيفة "إسرائيل اليوم" العبرية، في مقال كتبه البروفيسور إبراهيم بن تسفي، إلى أن نحو ١٠ سنوات مرت على خطاب الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما في جامعة القاهرة، حيث دعا من هناك إلى "فتح صفحة جديدة وتصالحية في علاقات الولايات المتحدة، واعتذر في حينه عن الدور الذي لعبته إدارة الرئيس آيزنهاور في الانقلاب العسكري الذي أدى في ١٩٥٣ لنتحية رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق".

وأضافت: "اليوم وبعد أن تبددت آمال أوباما في رفع إيران نحو مسار السلوك المعتدل، عادت الإدارة الأمريكية برئاسة دونالد ترامب إلى جامعة القاهرة، لكنها حملت رسالة جديدة تختلف تماما عن سابقتها".

ورأت الصحيفة، أن "خطاب القاهرة" الذي ألقاه بومبيو في القاهرة بتاريخ ١٠ كانون الثاني/يناير الجاري، "كان بعيد سنوات ضوئية عن الاعترافات العلنية لأوباما بخطايا الولايات المتحدة في الماضي السحيق، وعكس بإخلاص التحول الذي طرأ على التفكير الأمريكي في السنوات التي انقضت منذ دخول ترامب للغرفة البيضوية". وزعمت أن "رسالة بومبيو لم تكن فقط قاطعة، بل انطوت على بشرى مشجعة للمعسكر السني المعتدل (وفق وصفها) في كل المجال مثلما لحليفاتها إسرائيل"، منوها إلى أن الخطاب "يعيد التأكيد بشكل مدوّ على الالتزام الأمريكي بعدم ترك الساحة الشرق أوسطية أبدا، كجزء من النهج الانعزالي الجديد الشامل لإدارة ترامب".

وأكدت "إسرائيل اليوم"، أن خطاب وزير الخارجية "عكس استراتيجية قوة تستند إلى الردع والإنفاذ - في الحالة المتطرفة يمكن استخدام الخيار العسكري - لإيران؛ فما بالك تجاه كل أقمارها؟".

وذكرت أن "كل رجال ترامب بمن فيهم بومبيو، يشيرون إلى أن سلوكهم تجاه التهديدات المباشرة على أمن الولايات المتحدة، كفيل بأن يكون قاسيا، وفي صندوق الأمريكي سيكون الاستخدام وليس فقط التهديد للقوة القاسية عند الحاجة، بخلاف سوريا..".

وبناء على ذلك، "يشهد توجه مستشار الأمن القومي الأمريكي جون بولتون، إلى البنتاغون إعداد خيارات عسكرية لعملية ممكنة ضد إيران"، وفق الصحيفة التي قالت: "إلى جانب ذلك تتبغي الإشارة إلى العقوبات الاقتصادية القاسية التي فرضتها واشنطن على طهران".

وأما الرسالة التي نقلها بومبيو عبر خطابه في القاهرة، فقد أكد - بحسب الصحيفة - أن "الانسحاب الأمريكي من سوريا، ليس بمثابة ضوء أخضر لطهران لمواصلة العمل دون عراقيل في أرجاء المنطقة، بل إن العكس هو الصحيح"، موضحا أن "المقصود هو حشد المقدرات - لأمريكا وشركائها الإقليميين - لتثديد الضغط على النظام الإيراني، والمس بقدرتها على تحقيق رؤيتها النووية".

واعتبرت "التشديد الذي وضعه وزير الخارجية في خطابه، بشأن استعداد ترامب لإقامة أطر جديدة للتعاون الاستراتيجي مع المحور السني المعتدل، وهكذا فإن مساعدته لمواجهة التحدي الإيراني، تشير إلى أننا أمام عقيدة جديدة تتمثل بصد مركز وموضعي".

وتابعت: "لا يدور الحديث عن مبدأ التضامن المتبادل في سياق واسع، بل عن تطلع للاستعداد بتصميم لمواجهة تهديد محدد ومعروف جيدا، وفي ظل الاستناد إلى قوات برية محلية وغلاف أمريكي داعم ومساند، وعند الطوارئ القتال أيضا".

ونبهت الصحيفة الإسرائيلية، إلى أنه "في المستقبل القريب سيتبين، أنه إذا كانت هذه الصيغة متعددة الأطراف التي يمكن أن نرى فيها صيغة مصغرة لحلف الناتو، تتحقق وتصبح حاضرا جديدا، فإن ذلك سيكون حين تجتمع تلك الدول التي يفترض بها أن تشارك في هذه الشراكة الجديدة، لتبلور صيغة متفقا عليها للعمل برعاية المهيمن الأمريكي".

إيران وإسرائيل.. وأغبياء العرب

محمد عايش . القدس العربي . ٢٠١٩/١/١٥

فكرة أن مواجهة إيران تستلزم بالضرورة التحالف مع إسرائيل والتطبيع معها ليست سوى فكرة إسرائيلية بامتياز، ولا تخدم سوى أجندة الاحتلال الذي يستثمر كل الأحداث في المنطقة والعالم لصالحه، وآخر نجاحاته في هذا المجال هو استثماره للتوتر الطائفي الذي يغزو المنطقة العربية منذ سنوات، وموجة التحريض العربي ضد إيران الذي أنفقت عليها بعض دول الخليج الملايين وربما المليارات من الدولارات.

هذه الفكرة الإسرائيلية لا يمكن أن تنطلي إلا على الأغبياء في العالم العربي، الذين يعتقدون أن الحرب مع إيران تستدعي بالضرورة السلام مع إسرائيل والتطبيع مع تل أبيب، والحقيقة أن الحرب مع إيران أصلاً ليست ضرورة، وإنما هي لزوم ما لا يلزم في هذه المنطقة. وحتى لو افترضنا جدلاً أن هذه الحرب ضرورة فلا فائدة ولا جدوى من الارتقاء في الحزن الاسرائيلي من أجل مواجهة إيران.. إذ لو كانت إسرائيل يُمكن أن تُحارب بالنيابة عن أحد لفعلت ذلك في لبنان، لكنها لم تتخل فقط عن حلفائها هناك، بل تخلت أيضاً عن عملائها في ميليشيا أنطوان لحد ولم تقدم لهم الحماية أو الرعاية.

الصراعات في المنطقة العربية لا يمكن أن يكون حلّها بالتحالف مع إسرائيل أو التطبيع معها، وإسرائيل إما أن تُعمق هذه الصراعات وتؤثر فيها سلباً، أو أن لا تكون مؤثرة فيها، أما أن يكون لها تأثير إيجابي فهذا غير وارد مطلقاً. وأغلب الظن أن الحكام العرب والساسة في العالم العربي يُدركون هذه الحقيقة لكنهم يزحفون نحو تل أبيب ويلهثون من أجل إرضائها، بسبب أنهم غير منتخبين ولا يتمتعون بأي شرعية شعبية في بلادهم، ولذلك فإنهم يبحثون عن الرضا الإسرائيلي والدعم الأمريكي ليس أكثر. أما آخر فضائح الارتقاء العربي في الحزن الاسرائيلي فهو مؤتمر انعقد سراً في مدينة القدس المحتلة بمشاركة أكاديميين وباحثين وسياسيين عرب وأكراد في مدينة القدس المحتلة، بدعوة من مركز بحثي إسرائيلي، أما الموضوع فهو «خيار الكونفدراليات في الشرق الأوسط لمواجهة الخطر التركي والإيراني». وحسبما تسرب في الإعلام الاسرائيلي فإن المؤتمر بحث فكرة «كونفدرالية تجمع الأردن وإسرائيل» وأخرى تجمع «العراق وسوريا»، والهدف المعلن لهذه الأفكار بطبيعة الحال هو التصدي لإيران وتركيا! ومن بين المشاركين في المؤتمر الفضيحة معارض سوري معروف لطالما متمرس على شاشات الفضائيات العربية يلقي الخطب والمحاضرات والدروس عن الثورة ووجوب الإطاحة بالأنظمة المستبدة والقمعية. إسرائيل تستثمر التوتر الطائفي في المنطقة العربية، وهي المستفيد الرئيس من حالة التحريض والتحشيد ضد إيران والمستمرة في العالم العربي منذ عدة سنوات، وهي التي تروج الفكرة التي تلقى رواجاً لدى جمهور عريض من الأغبياء العرب، التي تقول بأن «إيران أكثر عداء من إسرائيل»، وكأن على العرب أن يختاروا عدواً واحداً لا ثاني له، وهنا فإن الاختيار يجب أن يكون إيران وليس إسرائيل.

خلال سنوات التحريض والتحشيد ضد إيران في العالم العربي، فإن رئيس الوزراء الاسرائيلي زار إحدى عواصم الخليج، ووزيرين اسرائيليين زارا عاصمة خليجية أخرى خلال شهر واحد، وفريقاً رياضياً زار عاصمة خليجية

أخرى، ومسؤولاً رفيعاً في دولة خليجية رابعة زار تل أبيب.. وبين هذه الحوادث وتلك فإن الإسفاف والاستهبال العربي يردد بين الحين والآخر مقولة (إيران أخطر من إسرائيل) وهل -لو سلّمنا بصحة هذه المقولة الغبية - يتوجب علينا الزحف نحو التطبيع المجاني مع إسرائيل؟ خلاصة الكلام، هو أن إسرائيل هي أكبر المستفيدين من موجة التحريض الطائفي المسعورة التي يشهدها العالم العربي منذ سنوات، وهي أكبر المستفيدين من الحروب غير المباشرة الفاشلة التي يخوضها العرب ضد إيران وحلفائها، وهي التي تجد من المطبّلين والأغبياء في العالم العربي من يُسارع الى الارتقاء نحو التطبيع بحجة أنه يحارب إيران، وكأن التطبيع مع إسرائيل مفيد في الحرب ضد إيران.

قراءة في استراتيجية واشنطن الجديدة في الشرق الأوسط

مثنى عبدالله . القدس العربي . ٢٠١٩/١/١٥

قبل عشرة أعوام وقف الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما على مسرح جامعة القاهرة، معلنا استراتيجية واشنطن للشرق الأوسط. كان الخطاب موجها للعالمين العربي والإسلامي، دعا فيه إلى إطلاق الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان، والتأكيد على الديمقراطية كأسلوب حكم ناجع لهذه المنطقة. أيضا كانت فيه دعوة للانسحاب الأمريكي التدريجي من المنطقة والانتقال إلى آسيا والمحيط الهادئ، لكن بعد تنفيذ خطة إدماج إيران في نظام إقليمي جديد في المنطقة، من خلال توقيع اتفاق يحد من طموحاتها النووية. وثبت في ما بعد بأن الأخيرة استفادت من هذا الاتفاق ماديا لتعزيز نفوذها في المنطقة.

قبل أيام قلائل وفي القاهرة أيضا، لكن هذه المرة في الجامعة الأمريكية، يقف وزير الخارجية الأمريكي معلنا عن استراتيجية واشنطن الجديدة في المنطقة، التي يتبين من خلال خطابه بأنها تقوم على إصلاح ما أفسده الرئيس السابق أوباما أولا، والتخلي عن سياسة التردد تجاه الأعداء والمخاطر الظاهرة والباطنة ثانيا، وأن إيران هي العدو المشترك الأول لدول المنطقة ثالثا، ودعم عملية السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين رابعا، ودعم وتعزيز التقارب الحاصل بين دول الخليج العربية وإسرائيل خامسا. ثم يلخص الدور الأمريكي بجملة واحدة فيقول «إنها قوة من أجل الخير في الشرق الأوسط».

ولو أمعنا النظر بصورة تفصيلية في الخطاب سنجد أن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة اعتمدت أدوارا واضحة للأنظمة العربية، تقوم على تكليفها بإنهاء الصراع العربي الاسرائيلي. فهو يشير إلى أنه «حان الوقت لإنهاء الخصومات القديمة»، وينتقل فجأة ويقول «من كان يُصدّق أن يزور رئيس الوزراء الإسرائيلي مسقط»، ثم يُعرج إلى التذكير بعزف النشيد الوطني الإسرائيلي في الإمارات. وهذه كلها إشارات واضحة إلى التكليف الجديد للأنظمة، وهو اتخاذ الخطوات الاخرى اللازمة للتطبيع النهائي مع إسرائيل. لكن إنجاز هذا العمل لن يكون بدون ثواب الراعي الأمريكي لهذه الأنظمة، ففي الخطاب تركيز واضح وطمأننة لا لبس فيها لهم، وهي أن المصلحة الأمريكية اليوم تتطلب عدم التذكير بالديمقراطية المطلوبة في المنطقة، والتخلي عن شعارات حقوق الإنسان التي كانت تؤكد عليها، وأنها تقبل وتسعى إلى سياسة الاستقرار في ظل أنظمة استبدادية، وعدم الاعتماد على القوى الفاعلة في المجتمعات العربية في هز عروش الأنظمة العربية. ولزيادة حالة الاطمئنان هذه تقول الاستراتيجية الأمريكية الجديدة «نحن الصديق الوفي والقديم في هذه المنطقة، ونحن قوة خير، ونحن نفي بعودنا».

أما التكليف الآخر المطلوب تنفيذه، الذي جاء في الاستراتيجية الجديدة على لسان وزير الخارجية الأمريكي، فهو أن «إدارة الرئيس ترامب تعمل على تأسيس تحالف استراتيجي شرق أوسطي. هدفه مجابهة الأخطار الأكثر جدية في المنطقة. وتعزيز التعاون في مجال الطاقة والاقتصاد. وهذا الجهد يجمع بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن. ونطلب من جميع الدول اتخاذ الخطوة التالية لمساعدتنا في تعزيز هذا التحالف».

الملاحظ هنا هو أن التحالف شرق أوسطي وليس عربيا، لكنه يذكر أسماء دول عربية فقط، في حين كان يفترض أن يقول إنه تحالف عربي. وقد يضمن البعض بأن هنالك تناقضا في الموضوع، لكن الحقيقة هو أنه ربط بين قيام هذا التحالف وإنهاء الخصومات القديمة، واتخاذ الخطوات اللازمة للمساعدة في تعزيز التحالف، أي أنه أراد عدم الإشارة بوضوح إلى أن التحالف المطلوب سيكون بوجود إسرائيل أيضا، لذلك وردت الإشارة إليها ضمنا. وهنا عندما يعلن الرئيس الأمريكي عن انسحاب القوات الأمريكية، فإن معنى ذلك هو أنه يعد العدة كي يأخذ هذا التحالف الشرق أوسطي مكان القوات الأمريكية المنسحبة من المنطقة، لأن الخطاب الأمريكي في القاهرة، يشير إلى دعوة ملحة إلى بقاء الولايات المتحدة فيها. لكن هذا التحالف لن تكتب له الحياة لأن أي تحالف يحتاج إلى دول ذات مصالح مشتركة، وأن الخط البياني لخلافاتها في أوطأ نقطة ممكنة، وهذا ما لا نجده حتى بين دول مجلس التعاون الخليجي التي تشترك في روابط كثيرة.

إن من أهم الأشياء التي يجب التذكير بها، هو أن الاستراتيجية الأمريكية الخاصة بوضع قواتها في العالم قائمة على أساس مناطق الثروة والطاقة، وأن المنطقة العربية تكاد تكون أهم هذه المناطق. فهم يعلمون جيدا أن خروجهم يعني فقدان حصصهم في هذه الثروات، كما أن روسيا والصين ستكونان في وضع أكثر تأثيرا في المنطقة، لذلك ورغم إعلان الرئيس الانسحاب من المنطقة، نجد أن خطاب الاستراتيجية من القاهرة كان يحمل في ثناياه دعوة ملحة إلى بقاء الولايات المتحدة، وأن عدم بقائها يعني الفوضى. هنا ليس هنالك تناقض في الامر، بل يشير وبوضوح إلى أن المؤسسات الأمريكية العميقة تحاول تصحيح توجه الرئيس، الذي اتخذ قرار الانسحاب بناء على حسابات انتخابية، بهدف إرضاء قاعدته الشعبية، التي أتت به إلى البيت الابيض. وهذه المؤسسات اليوم تركز على البقاء بشكل اخر أكثر تركيزا من قبل، وأن ينحصر الاهتمام العسكري الأمريكي بنقاط جوهرية مهمة، بدلا من تشتيت القوات والجهود. ويبرز في هذا المجال فريق أمريكي من ضمنهم مستشار الامن القومي، وكذلك وزير الخارجية، الذين يحاولون الحفاظ قدر الامكان، في ظل تخطيط ترامب، على ما يمكن المحافظة عليه من تحالفات في المنطقة، من أجل تطويق إيران وإيقاف تمددها.

الخطاب الأمريكي الاخير من القاهرة يشير وبوضوح إلى محاولات أمريكية لتغيير العلاقات والمعادلات القائمة في الشرق الاوسط. أولها معادلة الصراع العربي الاسرائيلي. فهم يسعون اليوم إلى جر الشعب العربي من صف العداء لاسرائيل إلى صف التطبيع معها، وكانت هذه المحاولة واضحة جدا في الخطاب من خلال سحب إسرائيل من قمة قائمة الاعداء، والتنقيف بأنها ليست العدو الاول للامة العربية، بل إن إيران هي العدو الأول. وهنا استثمر الخطاب في السياسات الايرانية الاجرامية التي سلكتها طهران ضد الدول العربية، والتي أضرت بها وبجيرانها.

إن الولايات المتحدة الأمريكية ليست معنية بمشاكلنا، بل هي تسعى جاهدة وعلى الدوام للإمساك بكل الأزمات والمشاكل في المنطقة، لإدارتها فيما يصب في مصالحها وليس في مصالح المنطقة. يساعدها في ذلك عدم وجود رؤية خاصة بكل دولة، كما لا توجد رؤية عامة تشترك فيها الدول العربية جميعها كي تواجه التحديات التي تعصف بالاقليم. لذلك نجد أقطارنا تتعرض إلى أكبر عملية ابتزاز دولية فتسرق أموالها وثرواتها بحجة

توفير الحماية. إذن الخطاب لا يشير إلى جديد، بل هو تأكيد من المؤسسة الأمريكية بأن البقاء مهم، وأن الخروج معناه الإضرار بالمصالح الأمريكية.

ورطة أمريكا مع حلفائها

د. محمد السعيد إدريس . الأهرام . ٢٠١٩/١/١٥

تواجه الولايات المتحدة الأمريكية هذه الأيام ورطة مركبة الأبعاد جاءت كرد فعل لقرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب سحب القوات الأمريكية من شمال سوريا. المعنى الذى فرض نفسه كرد فعل لهذا القرار أكبر وأعمق كثيراً من سحب هذه القوات المحدودة العدد، فقد امتد ليشمل جوهر ومضمون السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط وبالتحديد مع من تتحالف معهم واشنطن، وأى مصالح تخدمها هذه التحالفات، ولأن واشنطن تتحالف فى المنطقة وبالتحديد أكثر فى سوريا مع أطراف كثيرة متناقضة المصالح فإن صراعات المصالح بين هذه الأطراف هى التى فرضت نفسها واستطاعت تعرية زيف كثير من الوعود الأمريكية لهؤلاء الحلفاء.

هناك حلفاء تاريخيون وإستراتيجيون للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط وتعتبر إسرائيل أكبر من كونها مجرد حليف، هى وكما عبر أكثر من مفكر وإستراتيجى أمريكى «مصلحة أمريكية» أو «ولاية أمريكية شرق أوسطية»، وتأتى بعد إسرائيل الدول العربية الصديقة والحليفة تاريخياً للولايات المتحدة، فعلى مدى عقود طويلة مضت كانت هناك دول عربية حليفة للولايات المتحدة، وكان التحالف ومازال تقريباً.

تأتى تركيا هى الأخرى كحليف وشريك لواشنطن فى حلف شمال الأطلسي، لكن الدور التركى شهد تراجعاً فى مركزيته ضمن إستراتيجية الدفاع الأمريكية بعد سقوط حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفيتي، حيث كانت تركيا تعمل كحائط صد يعزل أوروبا خلفها بعيداً عن الاتحاد السوفيتي والكتلة السوفيتية فى أوروبا الشرقية. رغم ذلك ظلت تركيا تعمل كحليف للولايات المتحدة سواء من خلال الشراكة مع إسرائيل، أو القيام هى الأخرى بعمليات تخدم المصالح الأمريكية فى المنطقة.

والى جانب هؤلاء الحلفاء جاءت الأزمة السورية أو لنقل بصراحة «الحرب على سوريا» لتفرض حليفين جديدين لواشنطن؛ الأول هم المعارضة الكردية السورية وبالتحديد ما سمي «قوات سوريا الديمقراطية» وجناحها العسكرى المسمى «وحدات حماية الشعب» الذين تعتبرهم تركيا تنظيمًا إرهابيًا، أما الحليف الثانى فهو فصائل المعارضة السورية الإرهابية منها وغير الإرهابية. هؤلاء الأخيران تم تجاهلها تماماً من حسابات واشنطن، لكن معضلة واشنطن كانت كيف تدير صراع المصالح بين إسرائيل والعرب وتركيا ووحدات الشعب الكردية، أى حلفاءها الأساسيين، ومن هنا جاءت جولة كل من جون بولتون مستشار الأمن القومى الأمريكى التى شملت إسرائيل وتركيا، ومايك بومبيو وزير الخارجية الأمريكى لكل من مصر والأردن ودول مجلس التعاون الخليجى الست.

جون بولتون كان معنياً بتسوية تداعيات الانسحاب الأمريكى من سوريا على كل من إسرائيل وتركيا والحلفاء الأكراد. كانت مشكلة واشنطن مع إسرائيل، كما كشفت عنها محادثات بولتون فى القدس المحتلة هى كيف يمكنها الوفاء بمطالب الأمن الإسرائيلية فى سوريا فى ظل الانسحاب الأمريكى، أما مشكلة واشنطن مع تركيا فكانت كيف يمكن تحقيق الانتشار العسكرى التركى فى شمال سوريا دون تهديد وحدات حماية الشعب الكردية. واشنطن بعثت بولتون إلى تركيا ليحقق الأمن للحلفاء الأكراد.

لذلك صرح خلال زيارته لإسرائيل أنه «سيؤكد خلال اجتماعه مع الرئيس التركي في أنقرة على حماية الأكراد حلفاء واشنطن في سوريا» وقال «يجب على الأتراك التنسيق التام مع واشنطن في أى عملية يقومون بها في سوريا»، الأمر الذى أثار غضب أنقرة وكان السبب المباشر لرفض الرئيس التركي لقاء جون بولتون، وقال المتحدث باسم الرئاسة التركية إن «الانتهاكات الأمريكية بشأن استهداف أنقرة للأكراد في سوريا وضرورة ضمان حمايتهم قبل الانسحاب الأمريكى «أمر لا يتقبله عقل»، كما اعترض المتحدث باسم الخارجية التركية التصريحات التى وردت على لسان وزير الخارجية الأمريكية مايك بومبيو عن «الحلفاء الأكراد» مؤكداً رفض تركيا لوصف وحدات حماية الشعب الكردية بـ «الحليف» واعتبر تصريحات بومبيو بهذا الخصوص «مزعجة» و«مرفوضة من حيث الشكل والمضمون».

فشل جون بولتون في مهمته بخصوص حل التناقض بين مصالح الحليف التركى والحليف الكردى لكنه لم يفشل في تأمين مصالح إسرائيل، حتى وإن كان لم يستطع إكمال مهمته في تركيا بلقاء الرئيس التركى للتباحث معه في موضوع «مكافحة الأنشطة الإيرانية في المنطقة» التى وصفها بولتون بـ «الخبثية». فقد كشف الإسرائيليون أن نيتانياهو تباحث مع بولتون في إمكانية أن تبقى القوات الأمريكية في الجنوب السوري، وألا تتسحب من هناك لضرورات أمنية إسرائيلية. ومن ناحية أخرى كشف نيتانياهو عن أهم مطالبه في سوريا فأكد ضرورة خروج إيران من سوريا، لكن الأهم أنه طالب بأن تعترف الولايات المتحدة بالسيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان السورية المحتلة.

واضح أن الإسرائيليين حريصون هم أيضاً على التمدد الجغرافى في الأراضى السورية مثلهم مثل تركيا التى تريد أن تحتل الشمال السورى وفق أطماع معلنة ولم تعد خافية كما هى أطماعها في الشمال العراقى، وكما أن إيران تريد أن تمد طريقاً برياً من أراضيها يصل إلى سوريا ولبنان عبر الأراضى العراقية للوصول البرى الإيرانى إلى شاطئ المتوسط. لذلك طالبوا واشنطن بأن تعترف رسمياً بالسيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان السورية التى احتلتها في يونيو ١٩٦٧ وأعلنت ضمها رسمياً بقانون أصدره الكنيست في ١٤/١٢/١٩٨١. بولتون لم يقدم رداً رسمياً على هذا الطلب الإسرائيلى لكن السؤال فرض نفسه بقوة على جولة وزير الخارجية الأمريكى مايك بومبيو الذى يريد أن يؤسس لتحالف عربى تقوده أمريكا وتشارك فيه إسرائيل لمواجهة إيران. الهدف الأمريكى من هذا الحلف مزدوج فهو من ناحية يهدف إلى حماية إسرائيل، ومن ناحية أخرى يرمى إلى تعزيز مكانة الرئيس ترامب داخلياً.

واشنطن تريد فرض أولوياتها وأولويات إسرائيل على العرب بجعل الصراع ضد إيران مصلحة عربية، في الوقت الذى يتجه العرب الآن، أو هم أميل الآن للتوجه نحو سوريا لمواجهة النفوذ التركى وليس التورط في مواجهة مع إيران، من هنا جاء صدام مصالح واشنطن مع كل الحلفاء ربما باستثناء إسرائيل وهذه هى حقيقة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

فشل حلم الإسلام السياسي: الشرق الأوسط بحاجة إلى حوار جديد بين الدين والسياسة

هشام العلوي؛ (لوموند دبلوماتيك) عدد تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٨

ركز المسلمون هويتهم على ثنائية الدين والسياسة التي تجسّدت في الأمة حتى غروب آخر خلافة إسلامية يُعتد بها، الإمبراطورية العثمانية (١٢٩٠-١٩٢٤). وتشمل الأمة الإسلام بمجمله ومنجزاته البشرية. وكانت الأمة خالدة سرمدية تمثل ماضي المسلمين ومستقبلهم، وغير محدودة مكانياً، تمتد في كل أنحاء العالم المعروف. ولم تكن الأمة حكومة ولا دولة دينية، وإنما تكويناً جمعياً للإيمان.

لكن هذه النظرة العالمية تغيرت بشكل كبير مع سقوط العثمانيين وصعود الهيمنة الغربية. فمن خلال الإمبريالية والحرب، اخترقت طرائق التفكير الغربية الأراضي الإسلامية، وخاصة مناطق الشرق الأوسط الرئيسية. وكانت الإمبراطورية العثمانية المتدهورة قد استوردت النماذج العسكرية الأوروبية، وبدأت المناطق المستعمرة تُدمج في الإنتاج الاقتصادي الغربي. وحلت التقاليد القانونية الأوروبية التي أكدت على القواعد والبنى المنهجية محل خطاب الشريعة (الذي ترك متسعاً كبيراً للتكييف)، لتكون العمود الفقري للدول القومية الجديدة. وفي هذه الحقبة الجديدة، أخلت الانسيابية الدينية والسياسية التي أحاطت بمفهوم الأمة الطريق أمام المؤسسات المقتنّة والحدود الإقليمية.

في استجابة لهذا التراجع الإسلامي والضغط الغربي، أعاد المفكرون المسلمون تأويل دينهم في أواخر القرن التاسع عشر بغية صياغة أيديولوجيات جديدة تُعدّ بالتجديد. وقاد جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده محاولات جعل الإسلام أكثر قابلية للفهم عن طريق الدعوة إلى تكييف الحياة الإسلامية مع وجهات النظر الغربية حول الاقتصاد والحدثة السياسية. ولم يسمّ هذان المفكران نفسيهما أبداً بالسلفيين (وهو مصطلح استخدمه -وأساء استخدامه- المفكرون الغربيون)؛ بالنسبة لهما، كان الأمر يتعلق بالعودة إلى المصادر الأصلية للعثور على توافق مع هذه التحديات الجديدة.

في محاولتهم إنقاذ الإسلام، قام هؤلاء المفكرون المسلمون، الذين دعموا حركة النهضة السياسية والثقافية والدينية، بمحاولة نزع مركزيته عن غير قصد. لم تعد الحقائق الظاهرة للإسلام، والأمة، هي النقاط المرجعية للخبرة الإسلامية. وبدلاً من ذلك، أصبح يُحكم على الإسلام فقط بمدى نجاحه في محاكاة المنجزات الغربية. وقد تصاحب هذا الضغط للإسلام في حاويات غربية مع خلق كيانات جديدة من الدول في مناطق الشرق الأوسط ما بعد العثماني؛ ولم تكن أنواع الأنظمة المختلفة التي ظهرت في هذا التشكيل تعبيرات عن القيادة الإسلامية التقليدية، وإنما نسخاً للاستبداد الغربي ذي الطابع العسكري للقرن التاسع عشر.

كما خلف تراجع الإسلام إرثاً قوياً آخر: بحلول بواكير القرن العشرين، أصبح الإسلام مركز المقاومة ضد الغرب لأي شخص رفض المشروع الإسلامي السابق للإصلاح والمصالحة. وحوّل تسييس الإسلام الدين إلى أداة للصراع المناهض للإمبريالية، وتسبب في جعل الناشطين الجدد يصوّرون الإسلام على أنه نموذج مناقض

للغرب؛ أنه يستطيع أن يحرر المسلمين من تخلفهم المزعوم وحمايتهم من نفوذ الثقافة الغربية - وإنما فقط إذا استطاعوا أن يفهموا النصوص الإسلامية بشكل كامل.

ولادة الإسلام السياسي

تسبب هذا الاتجاه في خلق الإسلاموية، وهي أيديولوجية صهرت الدين والسياسة بقوة أكبر بكثير من الشريعة الإسلامية الكلاسيكية التي استحضرتها من أجل الإلهام. وعلى النقيض من ثنائية الدين-السياسة السائلة التي سادت في القرون التكوينية للإسلام، فرضت الحركات الإسلاموية، مثل جماعة الإخوان المسلمين، مثلاً متصلاً؛ لم يعد المؤمنون يُسألون عن نوع المسلمين الذين يجب أن يكونوهم؛ بدلاً من ذلك، ويرفض التقاليد الاستنطاقية والفلسفية للإسلام المبكر، كان الهدف منها فقط هو أن تسأل عما إذا كان المرء مسلماً أم كافراً. وتمت إعادة ابتكار الجهاد (من الجهاد الروحي الشخصي إلى القتال ضد أعداء الإسلام) والتكفير - وهما مفهومان مدفونان في الفقه الإسلامي - لتبرير المقاومة والكفاح في هذا العالم الجديد الذي انقسم إلى الإسلام في مقابل الغرب. ولم يعد الإسلامويون ينظرون إلى الإسلام على أنه تكوين خالد ولا حدود له، والذي يمثل كمال سيادة الله وإبداعه البشري؛ وإنما أصبح هدفهم الذي لا يُبس فيه هو الاستيلاء على سلطة الدولة.

أصبح تقدم الإسلاموية السريع خلال النصف الثاني من القرن العشرين ممكناً بانتهاء القومية العربية باعتبارها الأيديولوجية السائدة. وقد تسببت هزيمة العرب في الحرب العربية-الإسرائيلية في العام ١٩٦٧ في تمزيق هذه المثل القومية، ثم دمرتها الثورة الإيرانية تماماً في العام ١٩٧٩ في نهاية المطاف. وأظهر سقوط الشاه أن الأنشطة السياسية التي تُمارس من خلال المعتقد الديني يمكن أن تتغلب على نظام استبدادي قوي يدعمه أكبر راعٍ غربي.

فشل الإسلاموية في الوفاء بوعداها الطوباوي واضح بذاته. وباستثناء حالات نادرة مثل تونس، تم تحييد الحركات الإسلامية عبر كامل الوطن العربي أو جعلها مفلسة. وبشرت الحرب الأهلية الجزائرية في التسعينيات بالخيبات التي ستتلو لاحقاً مع الربيع العربي؛. وكانت لجماعة الإخوان في مصر سنة كارثية من الحكم قبل أن يطيح بها انقلاب عسكري في تموز (يوليو) ٢٠١٣، والذي أعقبه قمع أعضائها. وفي العراق، وسوية، واليمن، فشلت القوى الإسلامية في تعزيز الديمقراطية، واستُهلكت في المعارك ضد التطرف العنيف. وفي بعض الدول العربية، تمتعت الأحزاب الإسلامية الشرعية بنجاحات انتخابية في برلمانات مروّضة. لكن هذا الواقع أظهر كم كان موقفها هامشياً عديم الأهمية، بينما تعمل في ظل أنظمة قوية ما تزال تحتفظ بسلطات تنفيذية فائقة.

لفشل النموذج الإسلامي ثلاثة أسباب رئيسية. أولاً، لم تعرض الحركات الإسلامية أي حلول اجتماعية واقتصادية ذات معنى، والتي تذهب أبعد من مجرد الشعارات. وليس قول الإسلام هو الحل، والقرآن هو دستورنا؛ هو الشيء نفسه مثل ابتكار سياسات عامة لحل المشكلات التي استعصت على القادة الاستبداديين في الماضي: الفقر المتصاعد؛ والبطالة الجماعية؛ وفشل التعليم والفساد المستشري. ومما يقول شيئاً عن ذلك، أنه بمجرد أن أصبح حزب العدالة والتنمية في المغرب في السلطة، فإنه اتبع، مثل الإخوان المسلمين في مصر، سياسات

اقتصادية أعدها تكنوقراطيو الدولة تحت ضغط من المؤسسات المالية. وكشف ذلك عن غياب أي نظرية للإنتاج الاقتصادي في العقيدة الإسلامية، وعدم وجود أي رؤية لدور الدولة في إعادة هيكلة الاقتصاد. السبب الثاني هو فشل الأحزاب الإسلامية في اعتناق سياسة شمولية وديمقراطية، باستثناء تونس. ولم تعد الحجة القائلة إن الإسلاميين لم يُمنحوا أبداً فرصة عادلة للحكم حتى يثبتوا مؤهلاتهم الديمقراطية صالحة. في مصر، كان الإخوان المسلمون أكثر تركيزاً على الهيمنة من عنايتهم بالتعددية، وأعطى استنساؤهم المتكرر للاعبين العلمانيين الذين يدعون إلى دولة مدنية ذريعة للجيش للإطاحة بالرئيس محمد مرسي. كما فشل الإسلاميون في إظهار أي حصانة أمام إغراءات السياسة المادية. وحيث شكلوا مجموعات معارضة مشروعة، أبرموا الكثير جداً من تحالفات المصلحة مع قوى استبدادية، واصميين أنفسهم بالعييب الذي زعموا أنهم يرفضونه. وفي مصر، بعد سقوط الرئيس حسني مبارك في شباط (فبراير) ٢٠١١، تعاون الإخوان المسلمون على وجه السرعة مع الجيش، لكنهم حجبوا جميع اللاعبين الآخرين وعاملوهم بازدراء. في المغرب، اهتم حزب العدالة والتنمية بعلاقته الجيدة مع النظام الذي منحه موارد جديدة وجعله مرئياً سياسياً، كما اهتم بالدعوة إلى إصلاح النظام. وبعد أن كسب انتخابات العام ٢٠١١، عكس خطابه الديني هذه التبعية عن طريق التأكيد على مبادئ إسلامية معدلة، مثل النصيحة؛ والطاعة؛. أما المبادئ الجوهرية التي ادعاها في السابق، مثل الدفاع عن حقوق الإنسان وحرية التعبير، فقد أصبحت الآن هامشية. ومن المستحيل أن يدافع حزب العدالة والتنمية عن تغيير ديمقراطي وإصلاحات دستورية عندما يرفض تحدي حق الحاكم المطلق في الفصل في هذه الأمور. ويمكن أن يتحول تحالف اليوم مع السلطة إلى تحالف مع الجيش، وفي النهاية مع الفلول. وقد تحول حزب العدالة والتنمية، القانع بالحفاظ على مكانته كمشارك في الانتخابات، من لعب دور حزب معارضة إلى لعب دور حكومي، في حين بقيت السياسة المغربية كما هي.

صدوع وصراع

أصبح الإسلاميون مشتبكين اليوم مع الانشقاقات الجيوسياسية والصراعات الطائفية للمنطقة، بما يستتق زعمهم بأنهم يتعاملون عن الحداثة القذرة لما بعد الكولنيالية، وبأنهم يعرضون رؤية نقية لاستقلال مزدهر. يعرض لبنان مثلاً. فقد بدأ حزب الله هناك كذراع للثورة الإيرانية، وعبر عن حتميته الأيديولوجية الشيعية ليكون رأس الحربة في السياسة الراديكالية. وبعد وقت قصير من تأسيسه، تحول إلى حركة قومية تحارب من أجل تحرير الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي، ويمكن أن يُصنف على أنه حركة إسلامية ذات قاعدة شعبية. واليوم، تحت الرعاية الإيرانية، ما يزال حزب الله يدعي بأنه يقاتل بالنيابة عن الأمة اللبنانية، لكنه في الممارسة يخصص الموارد للحرب في سورية ضد القوى السنية أياً كان المكان الذي تأتي منه. وقد أعلن حزب الله أنه يقاتل في سورية في ميدان معركة نهاية العالم؛ وبذلك، ليس حزب الله حركة إسلامية معنية بمستقبل لبنان الاقتصادي والسياسي بقدر ما هو كيان عابر للحدود، عاكف على مرافقة المهدي، الإمام المحتجب؛، على الأراضي الجنبية.

وفي العراق، جعلت العوامل الجيوسياسية الإسلامية عاجزة. ومنذ غزو قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة العراق في العام ٢٠٠٣، كانت الأصوات ذات التأثير السياسي والاجتماعي الأكبر هي رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر، والحشد الشباني. وفي العام ٢٠٠٦، تحول الصدر من التنديد بالتحول السياسي برعاية أميركية إلى المشاركة في هذه العملية نفسها. وكسبت حركته في ذلك الحين ما يكفي من الحضور البرلماني لتصبح صانع ملوك، وحلت الشبكات الاجتماعية الصدرية محل الدولة الوليدة في جنوب العراق. وفي وقت لاحق، ظهرت قوات الحشد الشعبي كمليشيات شعبية قاومت داعش؛، على النقيض من الجيش العراقي النظامي. وأثبت الصدر والحشد بشكل جمعي أنهم أكثر فعالية في تشكيل العراق من الأحزاب التقليدية التي ظهرت لملء الفراغ في حقبة ما بعد صدام، وخاصة حزب الدعوة الإسلامي، المشكّل على غرار أيديولوجية الإخوان المسلمين واستراتيجيتهم.

عادة ما يزعم الإسلاميون أنهم ضحايا، مضطهدون من الغرب ومستبعدون من الحكام المستبدين، في حين يطالبون المؤمنين في الوقت نفسه بنشر العقيدة الإسلامية بقوة للتغلب على المجال السياسي وحل هذه المشاكل. وقد جاءت هذه الحركات كنتاجات للدول الاستبدادية التي يدعى منظروها أنهم يستهدفونها، بينما يبقى الانتباه الثيولوجي الذي يمنحونه للحكم الديمقراطي أو التنمية الاقتصادية ضئيلاً قياساً إلى حثهم على تعنيف الكفار أو إنشاء دولة إسلامية متسمة بالكمال.

تشكل تونس قصة النجاح العربية الوحيدة للحكم الإسلامي. وقد عملت حركة النهضة ونظائرها العلمانية، مثل حركة نداء تونس؛، معاً لتفادي نشوب الصراع الاجتماعي والحفاظ على الديمقراطية. و؛ النهضة؛ قوة إسلامية مهمة، بقاعدة شعبية كبيرة وقيادة قوية، في حين أن نداء تونس؛ والأحزاب العلمانية الأخرى هي خليط من اليساريين والقوميين والنخب التجارية وبقياء نظام زين العابدين بن علي الذي أطاحت به من سدة السلطة ثورة تونس في العام ٢٠١١.

الاستثناء التونسي

كانت تونس هي الاستثناء الذي يثبت القاعدة. فقد نجحت حركة النهضة ضمن أصعب الظروف، وفقط عن طريق وضع توجهها الإسلامي جانباً. وبعد كانون الثاني (يناير) ٢٠١١، تمتعت ديمقراطية تونس ومشاركة حركة النهضة بدعم دولي كبير والقليل من التدخل الخارجي. وكانت النهضة؛ محظورة لعقود، وبذلك شهدت تحولاً عن طريق استيعاب أفكار جديدة من خارج العقيدة الإسلامية. ولم تسفر نجاحاتها الانتخابية عن هيمنة أيديولوجية، وإنما ألزمت قيادتها بتقديم تنازلات عن طريق تخفيف المطالب الدينية في داخل الدستور والسياسات العامة. وبتعلم كيفية فصل الرسالة الإسلامية عن الحياة السياسية، والعمل عن قرب مع اللا-إسلاميين، اضطبغت حركة النهضة بالعلمانية؛ وأصبحت العملية حتمية لا يمكن وقفها، حيث ووجهت كل محاولة للتجاوز برودة فعل شعبية علمانية. كما صنعت سابقة الانقلاب الكارثي في مصر لدى قادة النهضة؛ حساً بالخطر والميل إلى التسوية.

في تونس، قبل الإسلاميون بأن أي تأويل للإسلام لا يستطيع أن يتغلّب على المسؤولين المنتخبين في صياغة السياسات الداخلية والخارجية. ولا يستطيع المسؤولون المنتخبون أن يعيقوا الممارسة السلمية للدين، حتى في المجال العام. ويمكن أن تتخبط الإسلاموية في هذا التسامح المزدوج (كما تفعل الأديان الأخرى أيضاً)، لكنها يجب أن تتخلى عن أكثر مطالبها تعصباً كي تمنح كل الأصوات فرصة متساوية لتعبّر عن رأيها.

مع أنها ووجهت برفض الكثير من الإسلاميين، فإنه يمكن العثور على هذه الدينامية من الأخذ والعطاء، حتى في الأيام المبكرة للحضارة الإسلامية، عندما تم إدراك أنه على الرغم من أن النصوص المقدسة تحتوى على كلمات مقدسة، فإن تأويلها وتطبيقها هي أعمال بشرية يجب استنطاقها ومراجعتها باستمرار، ومناقشتها وتحويلها بطريقة شمولية. هذا الحوار بين المقدس والدنيوي، أو بين المقدس والإنساني، يجسد ثنائية الديني/السياسي في الإسلام، وليس الإصرار على أن أحدهما ينبغي أن يدمر الآخر.

ما هو الحل؟

إذا لم تكن الإسلاموية هي الحل، فما هو الحل إذن؟ قدّم الربيع العربي بدايةً لجواب: السياسات الديمقراطية؛ السيادة الشعبية؛ واستعادة الكرامة. وقد تراجع جزء كبير من المنطقة ليعود إلى الخضوع لحكم استبدادي متجدد، وأصبح واضحاً أن الإسلاميين لا يمكن أن يكونوا مخلصين. لقد فشلت يوتوبياهم، التي وعدت بالخلاص في مقابل الخضوع؛ ولم تتحقق اليوتوبيا الأخرى، الديمقراطية، التي وعد بها الربيع العربي.

احتفظ المواطنون العرب برغبتهم في الاحتفاظ بالإيمان، مع أنهم أصبحوا الآن مناهضين لرجال الدين؛، في نبذ للسلطات التي تدعي أنها تؤول الدين. وأصبح العرب الآن ينفرون من أي استخدام للمقدس كأداة، أو من فكرة أن الشخصيات أو الجماعات الدينية مثل الإسلاميين، أو المؤسسات مثل العلماء (الخبراء الفقهاء) الذين تعينهم الدولة، تتمتع بنبوياً بمكانة مقدسة وتستحق الطاعة أو الرهبة. ويعني الرفض الشعبي للقدسية على هذا النحو نهاية إرث الثورة الإيرانية وفقدان الإسلاموية بريقها.

حولت الأنظمة استراتيجياتها تبعاً لذلك. وحاولت ملء الفراغ الذي تركته الاتجاهات المتداخلة من الأسفل: الرفض المناهض لرجال الدين والدعاية الإسلاموية؛ وسعي الناس إلى نيل الحريات الديمقراطية التي تم التعبير عنها في الربيع العربي؛ والرغبة الدائمة في التدين في الحياة اليومية. وفرضت الأنظمة تأويلاتها الخاصة للأخلاق والإيمان، مع العديد من الأمثلة المعاصرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مثل الفرض الصارم لصيام الناس في رمضان، أو مكانة المرأة في المجتمع.

بإملاء هذه القواعد الاجتماعية، تستجيب الأوتوقراطيات لنزعة محافظة غير معلنة بين بعض المواطنين، بينما تقمع رغبة الشباب في الحرية. لكن قيام هذه الأوتوقراطيات بإخضاع المجالات الدينية لسلطة الدولة، إنما يكرر خطأ الإسلاميين.

سوف تكون لتدخلات الدولة في المجال الديني على هذا النحو تداعيات كبيرة على الأمد الطويل -ليس فقط بالنسبة للدين، وإنما بالنسبة لمستقبل الديمقراطية والاستقرار في الشرق الأوسط. وقد أقامت بعض الحكومات سياساتها الخارجية على النشر الخارجي للإسلام الرسمي. وحتى وقت قريب، اعتمد حزب العدالة والتنمية الذي

يحتل السلطة في تركيا منذ العام ٢٠٠٢ بكثافة على الشبكات الحليفة لفتح الله غولن، لتعزيز سلطة الدولة وتصدير رؤيتها الإسلامية. ومنذ انفصال الرئيس رجب طيب إردوغان عن الغولنيين (الذين أصبحوا الآن عدوه رقم واحد)، أصبحت سياسات وأيديولوجية حزب العدالة والتنمية متمركزة الآن حول إردوغان.

في المغرب، يتم تطبيق نهج استيلاء الدولة على الدين من خلال القوة الناعمة. وتقوم الدولة بتقديم رؤيتها للإسلام على أساس محور شمال-جنوب؛ كجزء من دبلوماسيتها الدينية. والهدف الأول هو أوروبا؛ حيث يطوِّع المغرب الدعم من خلال تقديم رسالة عن إسلام معتدل يمكن أن يحارب التطرف والإرهاب. (يدرب المغرب أئمة فرنسيين). والثاني هو جعل المغرب مركزاً اقتصادياً وسياسياً جذاباً لأفريقيا، لمواجهة النفوذ الجزائري.

كما يريد المغرب أيضاً سيطرة سياسية أكبر على شتاته في أوروبا. وتدير المؤسسات الدينية المغربية في أوروبا، مثل مجلس العلماء في بروكسل، الشؤون الدينية، وهي موضوع لتدخل القنصليات والدبلوماسية المغربية وأجهزة الأمن، التي تسعى إلى التأثير على المغتربين. ويتم عرض صورة للعدالة؛ في الخارج، لكن هناك في الوطن حالة من التعصب الحكومي المتخفي في هيئة حماية الأخلاق العامة، مع استهداف المجالس الإسلامية الرسمية لمجموعات الأقلية وإحباط النقاش الديني، ومحاربة الكفر والإلحاد، وأنواع من الممارسات الشخصية.

يواجه هذا الترتيب الديني-السياسي تحديات أساسية. هناك المشكلة الاقتصادية: من دون إعادة توزيع اقتصادي ناجحة ومستدامة، لن تقدم الجهات الفاعلة الاجتماعية الطاعة الكاملة. وهذا الترتيب هو مزيج من الأفكار الدينية التي تجمعها السلطة السياسية معاً، والتي يمكن تحديها في أي وقت بالمعرفة الفقهية المتماسكة التي تم التعبير عنها عبر التاريخ الإسلامي. وليست هذه مسألة علمنة، بل هي احتكار للفضاء الديني.

إن فكرة التحديث؛ هي في حد ذاتها فكرة استبدادية، لأنها تتطلب إملأ حدود الخطاب الديني. وينبغي أن لا يكون الهدف الأساسي هو تقديم الإسلام المعتدل، وإنما الإسلام المتنور. ويتطلب التنوير التفكير النقدي؛ وهذا هو العدو الأعلى للاستبداد.

* باحث مشارك في مركز ويندهيد.